الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم:

الأزمة الاقتصادية العالمية 1929
بين المسببات والتداعيات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطلبة:

- بن السعدي مريم
- غمراني فريد

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
إسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د. بن قبي عيسى	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	رئيسا
أ.د. محمد السعيد قاصري	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د.أحمد مسعود سيد علي	جامعة محمد بوضياف–المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكـر وعـرفان

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا

نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير.

كما لا يسعنا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذنا المشرف: "محمد السعيد قاصري" لما قدمه

لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل أساتذة قسم التاريخ والى موظفي المكتبات، والى الأستاذ: مراد

لكحل الذي لم يبخل علينا في جمع المراجع.

وإلى مكتبة النجاح التي لم تبخل علينا بالمساعدة

ونشكر في الأخير كل من قدم لنا يد المساعدة سواءا من قريب أو بعيد.

فالحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

المختصرات باللغة العربية

و.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
إ س	الاتحاد السوفيتـــــــي
ص	الصفحة
ت. ر	ترجمة
د.ط	دون طبعـــــــــــة
د.ن	دون دار نشـــــــــــر
إ لخ	إلى آخـــــــــــره

المختصرات باللغة الفرنسية

p	*page*
OP-CIT	المصدر السابق
ibid	المصدر نفسه

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن الأزمة الاقتصادية

تمهيد:

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية

المبحث الثاني: تاريخ أهم الأزمات الاقتصادية قبل أزمة الكساد 1929

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية قبل أزمة الكساد

خاتمة الفصل:

تمهيد:

إن الحياة الاقتصادية تلازمها تغيرات عديدة ومستمرة اذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار والانغلاق، وقد لازم النشاط الاقتصادي النظام الرأسمالي عديد الأزمات الفجائية ، وهذا ما يبرر اختناق الرأسمالية بالأزمات التي تعاقبت الواحدة تلو الأخرى بدءا من أزمة خفض الإنتاج في إنجلترا عام 1825 تلتها أزمات أخرى كأزمة 1929 إلى آخر ذالك من الأزمات التي هزت اركان النظام الرأسمالي، إلا أن ما يتفق عليه الاقتصاديون أن أزمة الكساد الكبير (1929 ـ 1933) كانت الأعمق والأقوى حيث وصفت انها أعنف أزمة عرفتها البشرية خلال القرن العشرين ، فارتأينا اخذها كنموذج من أجل فهم ماهية الازمات الاقتصادية من حيث(المفهوم، تاريخ الأزمات الاقتصادية، والأوضاع الاقتصادية قبيل الأزمة) وذلك بالتفصيل من خلال التطرق الى جل الأساسيات فيما يتعلق بهذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية:

إن الأزمات تقودنا إلى الحديث عن الحركة الدورية أي بعبارة أخرى كلما تطور النظام باتجاه الصعود تكون قواه في مرحلة البدء تكتسب بعض الشدة ويعزز بعضها البعض ثم تبدأ في الضعف شيئا فشيئا إلى أن تحل محلها قوى أخرى متجهة نحو المنحى الاخر تكتسب بعض الشدة خلال مدة من الزمن وتفسح المجال عند الهبوط إلى جهة معاكسة كالأزمات حركتها دورية تستقبل الصعود والهبوط .[1]

إن مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، أصبح يمس كل الجوانب الحياة الاقتصادية والمالية وذالك لتعدد المفاهيم والآراء الواردة في شان تصنيف هذا المفهوم.

ـ فالأزمة الاقتصادية هي حالة مفاجئة من الاضطراب والخلل في النظام الاقتصادي العام الخاص بالدول، والذي تنتج عنه حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب والعناصر الاقتصادية من حيث الإنتاج والاستهلاك، والدخل والاسعار والمنافسة والتصدير والاستيراد، وأسعار العملات وغيرها.

ـ ويرى البعض انها حالة من الانخفاض غير المسبوق وغير المخطط له في أسعار الأصول، والتي تتمثل في راس المال، والأسهم وحسابات الادخار وحقوق الملكية.[2]

---

[1]– جون مينارد كينز: ترجمة نهاد رضا ، النظرية العامة في الاقتصاد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية دار مرفم وحدة الرغاية، الجزائر، 1991، ص 454.

[2]– بوعشة مبارك: الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري، قسنطينة يومي 14 ،15 ـ ديسمبر 2009 ،ص2.

1) المفهوم اللغوي للازمة:

" الأزمة لغة تعني: الشدة والقحط يقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق، وتأزم[1] أي اصابته أزمة "

يعني لفظ أزمة " اللحظة الحاسمة لمرض معين، ويرتبط بالتالي بالفترة التي يمكن للمرض أن تتطور فيها نحو التخفي أو التراجع "[2]

الأزمة في المفهوم الاصطلاحي:

فالأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونها موجودة من بدا الخليقة ويمكن تعريفها عموما على انها " عبارة عن خلل يؤتى تأثيرا ماديا سواء سلبيا او إيجابيا على النظام ككل " هي الانتقال من المرحلة صاعدة الى مرحلة هابطة يكون غالبا عنيفا وفجائيا في حين ان الانتقال من حركة الانخفاض الى حركة الانتفاع لا يكون بوجه عام في مثل هذا البروز وبما انها تنبثق من عمليات عميقة تبدأ بمراح الازدهار الى مرحلة الانكماش.[3]

2/ تعريف الازمة من حيث معايير تصنيفها:

يمكن ان نذكر ثلاث عناصر الأساسية تضبط مفهوم الازمة حسب معايير تصنيفها وهي الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية

---

[1]– إبراهيم عبد العزيز النجار: " الأزمة المالية وإصلاح النظر المالي العالمي، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2009، ص18.

[2]– المرجع نفسه: ص 19.

[3]– صلاح عباس : " إدارة الأزمات في المنشأة التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000، ص28 .

أ- **تعريف الأزمة اجتماعيا:** يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقفة، واضطراب العادات والعرق، مما يستلزم لتغيير السريع إعادة التوازن وذالك لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة[1].

ويعرفها محسن أحمد الخضيري على أنها: " لحظة رجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذالك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة باللغة[2].

ب- تعريف الأزمة اقتصاديا:

ـ يرى دانييل ارلوند " أن الأزمة الاقتصادية عبارة عن فترة انقطا في مسار النمو الاقتصادي السابق، لا بل حتى انخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكون فيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الاحتمالي "[3].

جـ- تعريف الأزمة سياسيا:

من الناحية السياسية يقصد بالأزمة تلك الحالة او المشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي لتعصف به، اذ تستدعي اتخاذ قرارات لمواجهة التحديدات الحكومية والمؤسساتية، الانقلابات السياسية العنف السياسي .... الخ [4].

ـ أما المفهوم العلمي لها فيشير الى انها موقف او حدث مفاجئ غير متوقع فيه لإثارة وعنف ومدته الزمنية قصيرة [5].

---

[1]- السيد عليوة: إدارة الأزمات والكوارث، ط2، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2002، ص13.

[2]- محسن احمد الخضيري: إدارة الأزمات، مكتبة مرتولي، الإسكندرية، مصر، ص 54.

[3]- دانييل ارلوند: ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، ص12.

[4]- السيد عليوة: المرجع السابق، ص 13.

[5]- مجهول: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية الرابع، كلية العلوم الإدارية ، جامعة، الكويت، ص 4.

ـ وهي مرحلة من المراحل الحرجة التي تواجه المنظومة الاجتماعية وماينتج عنها من خلل وتوقف للوظائف الحيوية لهذه المنظومة مع تطور سريع في الاحداث الذي يؤدي الى عدم استقرار في النظام الأساسي ويدفع سلطة القرار الى ضرورة التدخل السريع لإعادة التوازن لهذا النظام، وعموما يمكن اعتبارها الازمة كظاهرة وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها أو مظاهرها: انهيار البورصة، مضاربات نقدية كبيرة ومتفارقة او بطالة[1]. دائمة وغيرها[2] .

ـ **الأزمة الاقتصادية عند كينز**:" يرى جون ما نرد كيتز ان الازمات الاقتصادية هي تلك الازمات التي تنشأ عن نقص في الاستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب الفعلي بسبب هبوط الفعالية الحدية لراس المال [3].

ـ وصف "فريديريك انجلز" الأزمة الاقتصادية إذ قال " تتوقف التجارة وتزدهم الأسواق وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية) كما يختفي الائتمان ثم تتوقف المصانع وتفقد العمال وسائل عيشها لمجرد أنهما كانت قد انتجت الكثير من هذه الوسائل، بعد هذا تتالى الافلاسات، كما تتالى عمليات البيع القسري ويستمر هذا الانسداد القاسي إلى سنوات طويلة، فتدمر القوى المنتجة والمنتجات اجمالا حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرتها بالتدريج"

ـ كذالك تأتي الازمة بعد عدة أعوام من الازدهار والصفقات الجيدة وتعلن الازمة عن نفسها عندما تبدأ الهمسات هنا في الصحف وتسري الاشاعات حول إفلاس بعض

---

[1]– **البطالة:** يعبر مصطلح البطالة عن أفراد المجتمع الذين هم في سن العمل، ولا يجدون فرص العمل، وفق منظمة العدل الدولية. أنظر: يوسف أبو فأرة: الازمة المالية والإقتصادية، تركيز على الأزمة المالية، 2008، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص46.

[2]– طالبي صالح : تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية الأزمة الحالية وتداعياتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير العلوم التجارية ، 2009، 2010، ص02 .

[3]– دانييل ارلوند ،المرجع سابق، ص166.

المؤسسات وترتفع نسبة الخصم، مما يزيد في صعوبة الاقتراب وتوضح الأزمة عندما تزداد اخبار الافلاسات ويبدأ البحث لمعرفة من المسؤول عن حدوث الازمة. أهي المصارف أم رجال الأعمال أم رجال البورصة ويحاول العاملون في البورصة أن يحملوا الصناعيين المسؤولية ويرجع هؤلاء السبب الى شح النقد المتداول في البلد وهكذا بات الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل.

– وتعرف الأزمات الاقتصادية بأنها" اضطراب فجائي يطرا على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان فهي تطلق لصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[1].

– الأزمة الاقتصادية هي حالة حادة من المسار السيء للحالة الاقتصادية للبلاد أو الإقليم أو العالم بأسره تبدأ عادة من جراء انهيار أسواق المال وترافقها ظاهرة جهود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والافلاس والتوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية.[2]

– فيما يعرف الاقتصاديون الأزمة الاقتصادية العالمية 1929على أساس أنها:

أ– آخر أزمة اقتصادية عالمية هزت الاستقرار النسبي في الاقتصاد الرأسمالي بأكمله وتسببت في الانحرافات والممارسات غير الأخلاقية الحاصلة في السوق الدولية وقد أدت الى اختفاء نصف عدد المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية[3]

---

[1]– عبد النبي إسماعيل الطوخي: التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائدة، موقع الأبحاث فقه المعاملات الإسلامية على الموقع:http//www.kanatakji.com/fiqu/manage/htn,consulte le 22/03/2017

[2]– إبراهيم أبو العلا وآخرون: الأزمة المالية العلمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1 ،السعودية ،2009، ص19.

[3]– محمد سعيد محمد الرملاوي: " الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية ،دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، ص 34.

ب- هي اختلال عميق واضطراب مفاجئ مس السوق المالية في البورصة نيويورك مسببا انهيار شبه تام في معظم القطاعات الاقتصادية أدى الى الأسعار الأسهم الامريكية حسب المؤشر داو جونز[1].

بنسبة 600 % بين عامي (1921 ـ 1929) مع بدا هبوط حاد وانخفاض شديد بداية من يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 ففقد داو جونز 89 % من قيمته[2] (أنظر الملحق رقم 01).

ج- هي أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور في الأسعار ثم تدهور كبير في الإنتاج العالمي وهي ازمة اقتصادية ومالية لم يسبق لمداها وخطورتها مثيل بدأت في الولايات المتحدة ثم وصلت الى باقي الدول الأوربية وانعكست تأثيراتها الى مختلف دول العالم وقد أدت الى زيادة الإنتاج الى عزوف الزبائن المستهلكين[3].

د- اتجه مؤشر داو جونز نحو الارتفاع ابتداء من عام 1925 وبذالك بدأت أسعار الأوراق المالية بالصعود قبل أربع السنوات من الازمة ثم انخفض هذا المؤشر يوم 29اكتوبر 1929 بمقدار 38.3 نقطة أي نسبة 12.8 % هبطت أسعار 13 مليون سهم معروضة للبيع[4].

---

[1]- **داو جونز:** أقد المؤشرات الاقتصادية واكثرها شيوعا في بورصة نيويورك، مكون من تسع أسهم لتسع شركات صناعية، أنظر: غراية زهير: التحليل القياسي لاستجابة الأسواق المالية الديناميكية، مؤتمر داو جونز، لرسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2003، ص143.

[2]- عبد الكريم شنجار العيساوي ،ع المهدي رحيم العودي :السيولة الدولية في ضل الازمات الاقتصادية والمالية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2014 ،ص193.

[3] - *john gathréne: la crise economique de 1929, petite bibliotheque,payote,France,* p113.

[4]- عطوان مروان: "الأسواق النقدية والمالية "ج2 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999، ص ص100 ـ 101.

المبحث الثاني: تاريخ أهم الأزمات الاقتصادية قبل ازمة الكساد 1929:

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية التي سبقت الكساد العالمي تحدث بشكل دوري وحملت في طياتها الكثير من الخصائص المشتركة فقد كانت تحدث أحيانا نتيجة الكوارث الطبيعية من الفيضانات والزلازل مما يسبب تدميرا للبنية الاقتصادية التحتية وفي أحيان أخرى ناتجة عن أزمات سياسة من حروب إقليمية وغارات عسكرية تدمر كل شيء وتساهم في نشر الخراب والمجاعات وازمات نقص الإنتاج، وكانت أولى الازمات التي عرفها العالم في العصر الحديث أزمة 1825[1] وهي وليدة المفكرين الشديدة في سوق الاستثمارات، ما ساهم في إفلاس الكثير من المؤسسات المالية وتراجع نسبة الصادرات العالمية وانتشار البطالة والفقر[2]، وفي 1873 وأعلنت اقامت ازمة ثانية في بورصتي فيينا سمي بأزمة الكساد العالمي بسبب المضاربات الضخمة لها أدى الى انهيار شبه كلي في باقي البورصات الأوربية. وفي العام 1882 حدثت ازمة انهيار الوحدة العامة في البنوك الفرنسية الذي حقق مكاسب مالية كبيرة نتيجة الاستثمارات الحيوية الاقطاعات الاستراتيجية هي المناجم التأميمات، والوكالات العقارية غير ان المكاسب المحققة سرعان ماتراجعت نتيجة قيمة الأسهم، مما أدى الى ازمة مصرفية في واحد من اهم البنوك الفرنسية ، وتبعه افلاس الكثير من البنوك الفرنسية واهتزاز بورصة ليون وباريس[3].

---

[1]– نجيب صالح : الازمة العالمية ، رؤية اشتراكية متوفر على الموقع www.albadil-net/page= show detailes=article=496:12.

[2]– الداوي الشيخ: مداخلة تحت عنوان الازمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها في اطارالازمة المالية وكيفية علاجها من منضور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان طرابلس 13 ،14 مارس 2009 ص33. 34.

[3]– إبراهيم العزيز النجار، المرجع السابق ص27.

أما في القرن العشرين فقد عرف العالم أزمة اقتصادية كبرى العام 1907 سميت بأزمة الهلع البنكي وليدة انهيار كبير ومفاجئ في أحد أهم البنوك الائتمانية في مدينة نيويورك الامريكية سمي ب بنك "تيكر بوكر" [1]الذي عون عمليات مضاربة كبيرة فاشلة ما أدى بالمودعين إلى سحب أموالهم بشكل متسارع ما ساهم في زيادة نسبة البطالة إلى 8 % في الو.م.ا وخسارة 50 % من قيمة الأرباح السنوية وانهيار اثنا عشر صندوقا انتمائيا [2] قبل ان يعرف العالم اكبر ازمة اقتصادية في العالم العام 1929 التي بدأت في بورصة نيويورك وامتد تأثيرها إلى العالم بأسره[3]، وهذا ما سنتطرق اليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

[1]– الداوي الشيخ: المرجع السابق، ص04.

[2]– مريم الشريف جحنيط: مداخلة تحت عنوان الازمة الاقتصادية والمالية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف الملتقى الدولي المنعقد أيام 20 –21 أكتوبر، 2009، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، ص120.

[3]– بول كروغمان، ترجمة هاني تابري: العودة الى ازمة الكساد ازمة الاقتصاد العالمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010، ص 164.

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية قبل أزمة الكساد 1929

المطلب الأول : واقع الاقتصاد الأمريكي قبيل الازمة

ـ شهدت الولايات المتحدة الامريكية خلال عشرينيات القرن الماضي عقدا من ازدهار يسمى آنذاك "العهد الجديد" بسبب اجتماع ثلاث عوامل هي الممكنة الاستهلاك الجماهيري وتوحيد الإنتاج مكنت من تحقيق نمو سريع[1]، كما عرف الاقتصاد الأمريكي وثبة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة انفتاح أسواق العالم أمامه بشكل كبير لاسيما أسواق أوربا[2]، ويبدو أن تعديلات الخريطة الأوربية الجديدة في توزيع المواد الأولية ومصادر الطاقة وعرقلة الحواجز الجمركية للعلاقات التجارية وانخفاض سعر العملات الأوربية أدى إلى تراجع نصيب أوربا في التجارة الدولية إلى 14 % فقط وكان في صالح الاقتصاد الأمريكي، كان هذا النمو خلال عشرينيات القرن الماضي هشا وغير مرتبط تماما مدعوما فقط بعودة السلام الذي أعطى حرية الطلب على السلع الاستهلاكية وزيادة نسب الائتمان الذي كان اكثر تساهلا بسبب السياسات النقدية المتساهلة حيث أصبح هناك إفراط كبير في اللجوء الى القروض في الولايات المتحدة سواء كانت قروضا استهلاكية أو قروضا للشركات وبخاصة الموجهة لشراء الأسهم وصلت الى90 %من سعر هذه الأسهم [3].

كانت الاستثمارات الأمريكية سابقا متمركزة في دول أمريكا الجنوبية وبلغت أرباحها حوالي 6403 مليار دولار بالإضافة الى الاستثمارات في المناطق البعيدة كاوربا فلقد استثمرت مصارف نيويورك مبالغ طائلة في صناعة التسليح الألمانية وفي

---

[1]– *Buridant Jérôme et al:histoiries des faits économique bréal,paris,2007,p 117.*

[2]– عوني عبد الرحمان السبعاوي: التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص236.

[3] – *Buridant Jérôme et al, op cite, p117.*

عـدد القطاعـات الأخـرى[1]، إلـى جانـب هـذه الاسـتثمارات شـهدت الولايـات المتحـدة الأمريكية استثمارات داخلية سارت بخطوات متقدمة مستقلة حالة تذبذب الأسعار في الأسواق وتم إنشاء واحد من اهم المصارف الاستثمارية الاحتكارية عام 1924 عرف بـ « ديليون ريد *Dillon Read* الخاص بالسندات الامريكية[2] كما تم تدعيم الصناعة الأمريكية بواسطة سياسة حمائية جد متطورة من خلال قانوني فورد ناي ماك كامبر *fordney mac camber* في 1922 الذي نص على رفع الرسوم بالنسبة للمواد التي انخفض سعرها اثناء الكساد 1920 وقانون هاولي سموث *Hawly Smith* الذي نص على زيادته التعريفية الجمركية على الواردات وتخفيض الضريبة على الدخل وعلى الأرباح وتعزيز الاستثمار كما تم تقليص دور الدولة في إعادة توزيع الثروة مما أدى إلى عدم المساواة[3].

سبقت الأزمة الاقتصادية الكبرى عشرية من النمو الاقتصادي السريع الذي كان غير عادل في التوزيع ففي الو. م. أ كان هناك ما يسمى ب عقد العشرينيات الصاخب *therooing twenties* أما أوربا فقد كانت تعاني من عديد المشاكل والأزمات بسبب تأثيرات الحرب العالمية الأولى[4].

من خلال حدوث تطور كبير في حياتها الاستقلالية في الحقلين الصناعي والمالي إذ تشير الإحصائيات الأمريكية الرسمية إلى زيادة ثروتها القومية من 192 مليار دولار عام 1914 الى 498 مليار عام 1922أي ضعفين ونصف وتضاعف الأموال الأمريكية المستمرة في الخارج من 3.5 مليار إلى 7 مليار خلال الفترة نفسها مما أدى

---

[1]– محمود علي المكي: الاستعمار الجديد أمريكا الأثنية مجلة السياسة الدولية ال عدد6 1966–ص118

[2]– محمود على مكي: المرجع نفسه ص 119.

[3] –*Kendelberger charles: historial econmiqe, unvrsity of los angles,1990,p130.*

[4] *-Diascorne Yves et didier blondeal,le nouveau desordre equnmique, le capitalisme ellipses, paris, France, 1995,p74.*

إلى زيادة الهوة من الرأسمالية الأمريكية وتطوراتها الأوربية[1]، كان للحرب العالمية الأولى تأثير كبير على الاقتصاد الأمريكي لكن هذا التأثير سرعان ما اختفى بسبب أزمة العودة إلى الاقتصاد السليم ولم يمر عام واحد فقط على انتخاب البرت هوفر[2] رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية حتى وقعت الأزمة العالمية في يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 واستمرت الى عام 1933[3].(ينظر:الملحق رقم 01)

فيما بلغ فائض الميزان التجاري للفترة الواقعة بين عام (1914- 1920) بين(1914 ـ 1987)[4].

كما سجل الدخل القومي الأمريكي تطورا متسارعا بفعل الإنتاج الصناعي وزيادة قاربت 25 %عرفت الاقتصاديات الدول الاوربية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا ركودا ولم يكن بوسع الصناعة الأوربية ان تجد رؤوس أموال لتجديد تجهيزاتها كالصناعة الأمريكية[5]، استفادت الو.م .أ من الحرب العالمية الأولى بدرجة كبيرة لاسيما رجال الأعمال وأرباب الصناعة مما جعلهم يحققون أرباحا خيالية ويكفي كدلالة على ذالك أن يشير إلى أن التبادل التجاري بين أوربا والو.م.أ قد تضاعفت أربع مرات وباتت

---

[1]- عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي: تاريخ الولايات المتحدة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ،1973، ص194.

[2]- ألبرت هوفر: سياسي أمريكي تولى إدارة لجنة الإعانة الأمريكية في أوربا عام 1921ثم وزير التجارة 1928، وفي هذه السنة إثر إجراء انتخابات رئاسية أمريكية حقق فوزا ساحقا وبعد توليه المنصب انهار سوق الموارد المالية في بورصة وول ستريت وبدأت أزمة الكساد، أنظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط4، عمان، 2001، ص182.

[3]- إبتسام كاظم وادي الخفاجي: الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحف العراقية 1929 .1933، رسالة ماجستير، كلية الأدب، جامعة بغداد،2002، ص7.

[4]- عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي: المرجع السابق، ص177.

[5]- جلال يحي: التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى، ج2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص 155 ـ 157.

الصناعة الأمريكية تعمل بأقصى لما فاتها لسد العجز الذي خلفه تدمير المصانع في أوربا كما زاد الأسطول الأمريكي في قدرته على النقل ومن عدد سفينة التجارية[1]، ولقد شهدت فترة ما بين (1921 ـ 1929) حكم الجمهوريين للبلاد والذين فرضوا مبادئهم وأفكارهم التي تتفق تماما مع الخطوط الأساسية لتوجهات وتطلعات الشعب الأمريكي بغية تحسين الأنشطة الاقتصادية للبلاد فكان هؤلاء من دعاة الاقتصاد الحر[2]، دون قيود أو حدود[3]، وقد كانت سرعة الازدهار مثيرة للدهشة حيث ارتفع الدخل القومي في 08 سنوات من 65.5 مليار دولار إلى 87 مليار دولار وسجل الميزان التجاري فائض كما تضاعفت قيمة الأسهم خلال سنوات قليلة اما الإنتاج الزراعي والصناعي فقد شهد هو الاخر تطورا ملحوظا وبوتيرة سريعة لاسيما صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية فقد ازداد انتاج السيارات من 02 ملايين عام 1920 الى 5.3 مليون عام 1929[4].

[1]– حسن علي السبتي الفتلاوي: موقف الو.م. أ المتحدة الأمريكية من الحرب العلمية الأولى ونتائجها 1914–1921، ص08.

[2]– **الاقتصاد الحر**: هو نظام اقتصادي قائم على الحرية المطلقة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومبدأ المنافسة والمبادرة الذاتية، أنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج1، ص237.

[3]– موسى مخول : موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين أمريكا، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ص76.

[4]– إيمان متعب محي التميمي: الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأسباب والنتائج، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة المستنصرية، العراق، ص ص 12– 14 .

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في الدول الأوربية

خلال العشرينيات القرن 20 تعرضت القوى السياسية الكبرى في اوربا الى هزة اقتصادية عنيفة وعرفت وصفا اقتصاديا غير مستقر بفعل تأثيرات الحرب العالمية الأولى حيث اثرت تعديلات الخريطة الاوربية الجديدة في توزيع المواد الأولية ومصادر الطاقة بين الدول كما ساهمت كثرة الحواجز الجمركية في تراجع التجارة الدولية خصوصا في ضل انخفاض سعر العملات الأوربية[1].

ففي ألمانيا مثلا انتقلت نسبة الديون من 5 الى 154 مليار مارك مما أنهك الميزانية العامة، مما أدى البنك المركزي الألماني بالتخلي عن إمكانية تحويل أوراقه النقدية إلى الذهب ولم يعد إصدار النفوذ يعتمد على كمية النفوذ التي تحتفظ بها البنك ما أدى إلى انتقال مبلغ الأوراق النقدية المتداولة بسرعة فائقة من 02 مليار إلى 45 مليار مارك أما الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية وعلى رأسهم فرنسا وبريطانيا فقد لجأوا الى اقتراض اكثر من 13 مليار دولار وكان السبيل الوحيد لتسديد تلك الديون هو دفعها من طرف المانيا التي اعتبرت المتسبب اشتغال فتيل الحرب حسب ما اوفره معاهدة فيرساي[2]، وقد وصل المبلغ الإجمالي للتعويضات المفروضة على المانيا في ربيع 1920 ، أكثر من 158 مليار دولار أي ما يعادل 14 مليار في عام 2007 ومابعد تسديد مبلغ 01 مليار مارك الماني على البلد عدم قدرته على مواصلة الدفع ابتداء من شهر ديسمبر 1922 ما أدى بفرنسا إلى الاحتلال منطقة الروفر التي كانت تمثل حوضا صناعيا ومنطقة مهمة لإنتاج الفحم في ألمانيا وفي واقع الأمر فبين السنوات(1914 ـ 1920) كانت الأسعار قد ارتفعت في المانيا 117 %، 127 % في بريطانيا، 240 % في فرنسا، وبسبب الحصار الذي عاشه الاقتصاد الألماني كان

[1] –*johan gathréne: op cit, p113.*

[2] –*Kendelberger charles: op cit, p515.*

من الضروري إعادة ضبط وتوزيع الموارد الأولية والموارد المالية وتدخل الدولة في إدارة الاقتصاد من خلال سياسة نجد الأسعار وترشيد النفقات بغية ايجاد ومراقبة التجارة الخارجية كان على الحكومة الألمانية المحرومة من فحم الروهر ان تتفق مالديها من مدخرات في الواردات المتزايدة الامر الذي سبب عجز الميزان التجاري في المانيا[1] .

- **أما في فرنسا:** فعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اعتقد الجميع انها ستكون قصيرة الأمد لذالك خطط بنك فرنسا لتقديم سلفيات للدولة بقيمة 2.5 مليار فرنك وبفعل طول الفترة الحرب زاد اجمالي نفقاتها من 9 مليار فرنك وبفعل طول فترة الحرب زاد اجمالي نفقاتها من 9 مليار فرنك الى 55 مليار وفي الواقع فقد أدت تكاليف النزاع العالمية (مم اشات الحرب تكاليف إعادة البناء) الى عجز كبير في الميزانية العامة مما تسبب في خفض قيمة الفرنك الفرنسي وارتفاع نسبة التضخم بين عامي (1919 ـ 1926) كان هذا الوضع في البداية لان التضخم يسمح بتقليل الدين الخارجي للدولة وينشط الاستهلاك[2]، ولم تأخذ الحكومة الفرنسية تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وارتفاع الواردات على اعتبار ان تلك الحكومة وحتى الشعب الفرنسي كان يعتقد ان المانيا ستدفع ومع مرور السنوات وارتفاع نسب التضخم بشكل متسارع انعدمت الثقة في الفرنك وزاد تسرب رؤوس الأموال وعجز البنك الفرنسي المركزي في تغطية العجز وعرفت السياسة الاقتصادية تحولا جذريا رغم الإجراءات التي قام بها ريمون بوان كاري *raymond poin care* سياسة مضادة للتضخم ابتداء من 1926 من

[1]– زكي رمزي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ص ص220 –223 .

[2] – *Buridant Jérôme et al, op cite, p128.*

خلال زيادة سعر الفائدة وردع ارتفاع الأسعار[1] لكن بقي الدخل الحقيقي للعمال في تراجع مستمر وواجهت الزراعة انخفاض في أسعار المنتجات والأموال التدعيم ما سبب افراطا مزمنا في الإنتاج مرده الى تراجع الطلب العالمي والنمو الديمغرافي البطيء ، وتسارعت عمليات الاندماج بين فرنسا وبريطانيا املا في تجاوز هذه المشاكل في ظل تشجيع من الحكومة الفرنسية لمثل هذه الإجراءات بين اتخاذات المنتجين الفرنسيين والبريطانيين م أدى الى تحسن معدلات النمو في بعض السنوات منذ سنة 1926 بعد انتهاء أزمة إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي[2].

-**أما في بريطانيا:** بداية العشرينات من القرن الماضي فقد انتهجت سياسة انكماشية لموجهة التضخم وتضررت هي الأخرى بشكل كبير من حرب العالمية ومع ذلك فقد استطاعت على اقتراض ديون كبرى من الخارج وخصوصا في مستعمراتها جراء استثماراتها الكبيرة وتوظيفها للرؤوس أموال ضخمة قبل الحرب العالمية الأولى و بالتالي استرجاع دورها الريادي المالي و استعادة الثقة في الجنيه الإسترليني و تجنب تخفيض قيمة عملتها مع فرض قيود كبيرة على الائتمان و بفضل هذه السياسة منذ 1925 كانت هناك استفادة للثقة المالية من جهة لكن أدت من جهة ثانية الى تدهور القدرة التنافسية لأسعار السلع البريطانية الموجهة للتصدير بعد اعتماد قاعدة تحويل الجنية إلى ذهب بشكل معادل لما قبل الحرب (8 غ من الذهب مقابل 1 جنيه) بالإضافة إلى صعوبات صناعية و تسويح العشرات من العمال فادى ذلك إلى اضطرابات عامة في بريطانيا عامي 1925ـ1926 من قبل اتحاد النقابات رئيس

[1] -*johan gathréne: op cit, p120.*

[2] -*Buridant Jérôme et al, op cite, p130.*

الوزراء ونستن تشرشل[1] و يمكن تغيير الضعف الاقتصادي البريطاني الى ضعف المبادلات التجارية و فقدان بريطانيا للقيادة الأوربية و العالمية حيث سجلت الصادرات البريطانية سنة 1927 تراجع بـ 16% من حجم الصادرات المسجلة عام1913 التي بلغت 23% و لم تعد بريطانيا العظمى تلعب دورها كقاطرة.(ينظر :الملحق رقم 02 و03).

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي في باقي دول العالم

خلفت الحرب العالمية الأولى آثار سلبية وخيمة مست كل كثير دور العالم سنة 1917 التي شكلت سنة خاصة في غاية الأهمية بأبعادها العسكرية الاقتصادية والاجتماعية فهي سنة اعمال الشغب والاضطرابات الاجتماعية في واربا وهي سنة ولوج الو.م.أ الحرب العالمية الأولى وتغيير ميزان القوة كما عرفت الثورة البلشفية التي قادتها الطبقة العمالية في روسيا القيصرية ضد نظام الحكم القيصري وميلاد نظام شيوعية[2] الجديد بشكل هذين الحديثين وصفا اقتصاديا وسياسيا جديدا ولم تكن هذه الثورة في روسيا نتيجة للحرب، بل انعكاسا للوضع القائم آنذاك وبذالك فان روسيا ستبقى بعيدة عن كل الازمات الاقتصادية للعالم الرأسمالي في فترة ما بين الحربين[3] أما اليابان فقد شهد العديد من الازمات والتقلبات بين 1920 و1922 بسبب عدم

---

[1]– **ونستن تشرشل:** سياسي و عسكري بريطانا، وزير الدفاع البريطاني اثناء ح العالمية1 رئيس (1874.1965) وزراء بريطاني بين عام (1940.1954)،(1951.1955) صاحب مصلح الستار الحديدي الخاص بتقسيم اوربا إلى ترقية و غربية

[2]– **الشيوعية:**مجموعة أفكار ثورية ماركسية تنادي بحتمية الإطاحة بالنظام الرأسمالي تقوم على مبدأ التخطيط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ،انظر عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة لسياسية ،ج3،ط4،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،عمان،2001، ص534.

[3] –*Kendelberger charles: op cit, p125.*

التوازن بين العرض والطلب الا ان الاقتصاد الياباني كان افضل من اقتصاديات الدول الأوربية إذ وصل به النمو الاقتصادي 4.8 % بين 1923 ـ 1927[1].

فيما عرفت المستعمرات زيادة نهب لطاقاتها البشرية ومكانتها وثرواتها من طرف الدول الاستعمارية بغية إعادة اعمار ما صدمته الحرب العالمية الأولى.

[1] – *Buridant Jérôme et al, op cite, p119.*

خلاصة:

من خلال دراستنا المستفيضة للفصل الأول وصلنا إلى:

– رغم أن هناك اختلافات في مفهوم الازمة الاقتصادية وكيفية تكونها الا انها الاقتصاديين والسياسيين يتفقون ان الازمة اضطراب فجائي في التوازن الاقتصادي باختلاف التوازن بين الا نتاج والاستهلاك.

– جل الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم قبل الازمة الاقتصادية كانت اوربية الأسباب واختلفت في إطارها الزماني والمكاني.

– غالبية الأزمات الاقتصادية التي سبقت ازمة الكساد العالمي (1929 ـ 1933) سبقتها فترة ازدهار و نماء الاقتصادي.

– معظم الدول الأوربية خرجت دائنة ومدينة في نفس الوقت دائنة الالمانيا بقيمة التعويضات ومدينة للو. م. أ بقيمة الفروض التي اخذتها اثناء الحرب

– تسببت الحرب العالمية الأولى في احداث اضطرابات نقدية وأزمات مالية واقتصادية لغالبية دول العالم و مهدت لقيام أزمة كساد عالمي بين (1929 ـ 1933) أهمها:

ـ نقص احتياطات الصرف.

ـ ارتفاع نسبة التضخم .

ـ خلل في النظام النقدي.

. تراجع في معدلات النمو.

– الخاسر الأكبر من الوضع القائم بعد الحرب العالمية الأولى كان ألمانيا خصوصا في ظل الشروط المجحفة لمعاهدة فرساي .

– الأزمات الاقتصادية تختلف من حيث مسبباتها ودرجة تأثيرها مرتبطة بشدتها (أزمات كبرى أزمات صغرى).

الفصل الثاني

بدايات ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

تمهيد:

المبحث الأول: ظهور الأزمة الاقتصادية 1929

المبحث الثاني: أسباب أزمة الكساد العالمي 1929

المبحث الثالث: مراحل انتشار الأزمة الاقتصادية

المبحث الرابع: خصائص الأزمة الاقتصادية

خاتمة الفصل:

تمهيد:

عرف القرن العشرون عديد الازمات الاقتصادية والمالية العالمية التي مست كثيرا من بلدان العالم أهمها أزمة الكساد العالمي (1933 ــ 1929)، ولقد طرح الاقتصاديون والمؤرخون والسياسيون العديد من علامات الاستفهام حول مشكلة أزمة الكساد العالمي – موضوع بحثنا– التي أصابت مركز الرأسمالية في العالم الولايات المتحدة الأمريكية ونقلت العدوى في ظاهرة مقلقة ومثيرة للاهتمام إلى مختلف دول العالم، مخلفة آثارا سلبية خطيرة هددت الاستقرار السياسي والاقتصادي لتلك الدول وسنحاول أن نعرض في فصلنا الثاني شروحات عن أزمة الكساد العالمي من حيث(بدايات ظهورها، أسبابها، مراحلها، مع الوصول إلى أبرز خصائصها).

المبحث الأول: ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

المطلب الأول: ظهور الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية:

لم يمر عام واحد على انتخاب ألبرت هوفر رئيسا للو.م.أ حتى وقعت الأزمة العالمية يوم الخميس 24 اكتوبر 1929 حيث دامت إلى غاية 1933[1].

تعود أصول الأزمة العالمية إلى أحداث سوق المضاربة المالية في بورصة نيويورك عندما انخفضت أسعار الأسهم بشكل يثير الهلع[2]، بالإضافة إلى الوثبة الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى والى انفتاح أسواق العالم أمامه بشكل كامل ولاسيما أسواق أوربا التي لبثت إن أغلقت بسبب عودة المصانع والمؤسسات الأوربية إلى الإنتاج مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية إلى الخارج مع الإبقاء على وتيرة إنتاجها المتصاعد ،دون تامين أسواق بديلة لها[3].

إزاء هذه الأوضاع بادرت المصارف الأمريكية نحو دعم وتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال تقديم اعتمادات مالية كبيرة للمنتجين والمستهلكين في الو.م.أ وخارجها لكن هذه السياسة ساهمت في تضخم أسعار السندات إلى الضعف، فيما بقيت الإعمال الأخرى على حالها ، وبهذا يكون السوق الأمريكي قد دخل في دهاليز المضاربة حيث الزيادة في الإنتاج إلى حد مفرط،مقابل الشح في الطلب.[4]

---

[1]– عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعي: تاريخ و. م. أ. الحديث، المرجع السابق، ص194.

[2]– إسماعيل، نوري الربيعي: تاريخ أوربا السياسي المعاصر، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص106.

[3]– عوني عبد الرحمن السبعاوي: التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص236.

[4]– إسماعيل نوري الربيعي: المرجع السابق، ص ص 106–107.

لقد أصابت هذه الأزمة الاقتصاد الأمريكي في الصميم بضربة قاسية جدا فأوقفت جزءا مهما من الإنتاج، وضاعفت عدد العاطلين عن العمل،وانتشر أثرها في العالم اجمع وانتشرت بسرعة فائقة في أوربا الوسطى وانجلترا وفرنسا حتى أنها بلغت أمريكا اللاتينية وامتد صداها إلى اليابان[1].(ينظر:الملحق رقم 01)

لقد ضربت الأزمة الاقتصادية بشدة قلب العالم الرأسمالي،أي الو.م.أ، التي كان رخاؤها الاقتصادي قائما على تطور الاحتكارات التي سادت مجالات واسعة من الاقتصاد من الاقتصاد الأمريكي.عندما بدأت الأزمة كانت الأمور تبدو وكان الرخاء هو السائد وان السياسة النقدية والمالية تجري في الطريق الصحيح،وقبل انتهاء السنة كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة.

المطلب الثاني:ظهور الأزمة في الدول الأوربية

لقد أصابت الأزمة العالمية الازدهار الاقتصادي الأمريكي في الصميم،بضربة قاسية وأحدثت أزمة مالية اقتصادية شديدة الخطورة،اوقفت جزء مهما من الإنتاج وضاعفت عدد العاطلين عن العمل وانتشر أثرها في العالم اجمع، حيث امتدت من عام 1930الى عام1933 إلى دول أوربا الغربية باستثناء الاتحاد السوفيتي والى الشرق الأقصى وكانت فرنسا أخر من أصيب بها عام1932.

في سابقة لم يشهد التاريخ المعاصر مثيلا لها في قوتها ومدى اتساعها، وذلك بفعل الترابط الاقتصادي المالي الحاصل بين دول العالم ،والدور المهم الذي تلعبه الو.م.أ في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الأولى، تبين إن سياسة العزلة التي انتهجها الجمهورية ابتداء من عام 1929في علاقتهم مع الدول الغير أمريكية لم تكن تشمل سوى العلاقات السياسية حيث اثبت واقع الحال بان الو.م.أ ماكانت تترك مناسبة

[1] – بير رونفن: الموسوعة التاريخية (تاريخ القرن العشرين،) تر: نور الدين حاطوم، ط2، دار الفكر،1985، ص170.

إلا وتتدخل في القضايا الاقتصادية الدولية وكل ما يؤثر على اتجاهاتها الدولية، وفي حل القضايا الاقتصادية الأوربية وغير الأوربية ،حيث استغنت الو.م.أ على الديون الأوربية منت اجل الحصول على قروض جديدة لنهوض باقتصادياتها مما أوجب رابطة اقتصادية ومالية قوية بين الجانبين فقد كان وقع الأزمة شديد على أوربا نتيجة لضخامة الاستثمارات التي كان الأمريكان قد قاموا بها ابتداء من عام 1919 لاسيما بريطانيا والنمسا وألمانيا حيث أجبرت الأزمة الاقتصادية العالمية الأفراد والمصارف ليس على رفض إعطاء الاستثمارات الجديدة فحسب بل في محاولة إعادة تصدير رؤوس الأموال المقترضة في شكل قروض قصيرة الأجل مما سبب حالة شديدة من الضيق في حركة رأس المال وانعكاسه على كل مظاهر النشاط الاقتصادي ولا سيما المصرفي منها .[1]

[1] - بير رونفن، المرجع السابق، ص171.

المبحث الثاني: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

اختلفت الآراء والتفسيرات حول مسببات أزمة 1929 فالبعض يعتبرها أزمة فائض في الإنتاج نتيجة تطور تقنيات الإنتاج أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى مما زاد في حجم إنتاجية المصانع الأمريكية الأمر الذي خلق تكدس الإنتاج السلمي وما صاحبه من خلل في توزيع الثروة[1]، فيما ينصب الجزء الأخر إلى أن الأزمة الكساد العالمي هي في المقام الأول أزمة مالية وهو ما يفنده صامويل (***samuelon***) الذي يعتبر انهيار سوق الاوراق المالية اسطورة وفيما يلي عرض لاهم الأسباب اللازمة.

المطلب الأول: الأسباب غير المباشرة:

1) الديون المتراكمة بسبب الحرب العالمية الأولى: ففي أعقاب نهاية الحرب اصبح الاقتصاد الأمريكي مهيمنا و كانت غالبية القوى الاوربية تعتمد على القروض الامريكية التي لم تستعمل في انجاز مشاريع منتجة و إنما صرفت في سبيل التخريب والتسلح أثناء الحرب والتخلص من تلك المديونية عن طريق زيادة الغرائب أو التخصيص قيمة عملها او دفعها بالذهب وفي نهاية الامر فالمستفيد الأكبر هم الأثرياء و أصحاب المال على حساب الفقراء[2]، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى كانت قيمة المديونية الأوربية للولايات المتحدة الأمريكية12 مليار دولار بوصفها قروضا حربية إضافة إلى التعويضات المفروضة على ألمانيا في معاهدة فيرساي[3]

---

[1]– هيثم يوسف محمد عويضة: " كينز والكساد الكبير، قراءة في الأزمة 1999 والأزمة الحالية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص76.

[2]– عبد الحميد زوزوا : تاريخ أوربا و.و م.أ. 1914 ـ 1945، محاضرات ونصوص ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996 ص285.

[3]– معاهدة فيرساي : معاهدة عقدت بتاريخ 28 –06 –1919 بقصر فيرساي –خلال مؤتمر الصلح ضد ألمانيا التي اعترفت بموجبها لمسؤوليتها في إشعال الحرب العالمية الأولى وتحملت التعويضات مع فرض قيود عسكرية أنظر: الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص125.

باعتبارها المتسبب الأكبر في الحرب والتي نازهت 27 مليار دولار ولم يمكن الدائنون على استعداد لتأجيل دفع الديوان فكان لذلك آثاره المدمرة [1] .

ب) بغزارة الإنتاج الصناعي: بسبب تطور آليات ووسائل الإنتاج أدى الى الافراط في الاحتكار ما ساهم بدوره في ارتفاع المستوى العام للأسعار وعليه صنف الطلب مقابل العرض حدثت أزمة الكساد[2].

ج) عدم التوازن القطاعات الاقتصادية: بدليل أن أسعار المواد الأولية قد انخفضت كثيرا خلال فترة الحربين العالمتين الأولى والثانية كما سجل القطاع الزراعي وبالتالي فان الكساد الزراعي والبطالة المتزايدة وضخامة الإنتاج الصناعي وزيادة نسب المضاربة أدت الى اقتصاد قومي غير سليم في جوهره[3].

د) ارتفاع نسب الادخار وسهولة عمليات الاقتراض: فبد سنوات الرخاء الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الأولى خصوصا بداية العشرينات على الحصول على لقروض لتموين المشاريع الاقتصادية وتم تحويل أقساطا كبيرة جدا من الدخل القومي على الفور الى مدخرات او استثمارات فيما كان نصيب الطبقات العمال والمزارعين من الدخل غير كاف[4].

هـ) اختلال التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي: فقد شهدت الفترة بين (1919ـ 1929) تراجعا ديمغرافيا محسوسا في البلدان الصناعية أين يتواجد

---

[1]– مرسي فؤاد: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت ،2000، ص 364.

[2]– مروان عطوان: المرجع السابق، ص، 211.

[3]– بيير ونفن : المرجع السابق، ص ص 230، 231.

[4]– صلاح أحمد الهريدي : تاريخ اوربا الحديث والمعاصر (1789 . 1914)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 256.

المستهلكون الدائمون في وقت عرف الإنتاج قفزه نوعية [1]، وقد أثر ذلك على كساد الإنتاج وهذا مؤشر على ان الازمة تستأخذ بعاما أكثر حدة.

و) ارتباط النقد بالذهب: وعدم توافر المرونة الكافية لكمية النقود تجاه المتغيرات التي يعرفها النشاط الاقتصادي للدولة بمعنى آخر عجز النظام الاقتصادي في تل تلبية احتياجات التطورات الاقتصادية المتزايدة[2]، والمستمرة خصوصا في ظل احتكار الو.م. أ لنصف الاحتياطي العالمي الذهب وسوء توزيع لهذه المادة في ظل سياسة الاحتكار وهناك تفسيرات أخرى للأزمة منها ما نجم عنه الضائقة الاقتصادية[3] .

ـ تقلص فرص الاستثمار في الولايات المتحدة الامريكية خصوصا في القطاعات الكبرى الذي شهده العلم منذ1922 مدعوما باستثمارات كبيرة وإقبال شديد على الثراء بالقرض والتقسيط كطلب مصطنع وغير دائم ما أدى إلى مضاعفة الإنتاج لإشباع طلب وهمي مصطنع[4].

ـ التصريحات المتفائلة عن كبار الصناعيين منهم المدير العام لشركة جنرال موتورز الأمريكية والتي تؤكد أن أسعار الأسهم وصلت إلى سقف عال ومستقر.[5]

---

[1]– عاشور شوقي : أثر الأزمات المالية على التكتلات الاقتصادية، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، ص41.

[2]– أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، ص ص 200 ـ 202 .

[3]– عناد مجذاب بدر: الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة الدراسات الدواية، العدد 13، بغداد ،2001، ص ص18 .19.

[4]– عرفات تقى الحسيني " التموين الدولي" دار مجد لاوى للنشر، ط1، عمان الأردن ،1999 ص202.

[5]– ارلوند دانيال: المرجع السابق، ص30.

ـ فيما يلغى من المحللين أن المتسبب في أزمة الكساد العالي هو "ألون ميلر" رئيس المجلس الاحتياطي (الفيدرالي بسبب سياسته الفاشلة في إدارة الأزمة)[1].

المطلب الثاني: السبب المباشر

يعتبر أهم سبب في حدوث أزمة الكساد العالمي بين (1929ـ 1933) الى الانهيار الذي مس بورصة وول ستريت بتاريخ 24 –10 –1929 الأمريكية إذ هبطت أسعار 16 مليون سهم إلى مستويات غير معقولة حتى أصبحت حسب البعض مجرد قصاصات ورق في يد أصحابها الذين كانت حياتهم ومداخيلهم تتوقف على ارتفاع أسعارها وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا[2]، وقد أدى انخفاض الأسعار الى الإسراع الى ا يداع في بيع الأسهم دون وجود من يشتري ما جعل العرض اعلى من الطلب وتراكمت الديون على المستثمرين وتحملت البنوك أعباء قروض ضخمة غير قابلة للسداد مما أدى الى اغلاق اكثر من 500 بنك أمريكي[3] وهبطت قيمة الأوراق النقدية المتداولة من 89 بليون دولار الى 15 بليون دولار فقط وبلغت خسارة جملة الأسهم حوالي 75 مليون دولار ولو وزعت هذه الخسارة على السكان الو. م .أ لبلغ نصيب منها 616 دولار ويفسر البعض ذالك بـ:

أزمة نقص الاستهلاك والفجوة الحاصلة بين الإنتاج الضخم وضعف القدرة الشرائية كما جاء في أطروحة جالبرت ما نتج هبوط عام للأسواق[4].

---

[1]– محمد ع الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس : الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 36.

[2]– ع العزيز سليمان، ع المجيد نعنعي: المرجع السابق، ص 195.

[3]– سميح مسعود: الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية الموحشة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص9.

[4] فائق طهبوب، محمد السعيد حمدان: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات جامعة القدس، فلسطين، 2008، ص234.

ـ فيما يذهب كينز إلى طرح أربعة عوامل أساسية ساهمت في خلق الأزمة وهي: تناقص الاستهلاك انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال الإفراط في تفضيل السيولة تجميد أموال الاحتياطية[1].

. جنون سوق الأوراق المالية واللامسوؤلية من المصارف والبنوك التي أقرضت الملايين من الدولارات دون قيود ولا شروط ما أدى إلى عمليات مضاربة غير سليمة افقدت البورصة استقرارها المالي.

ـ ويرى الماركسيين في أطروحتهم ***les marxiste*** أن سبب الأزمة يعود إلى تراكم رأس المال وهو السبب في الأزمات المتعددة في النظام الرأسمالي إذن للماركسيين الاشتراكيين فان أزمة 1929 هي أزمة نظام رأسمالي.[2]

[1]– جون مينارد كينز: المرجع السابق، ص96.

[2]– هيثم محمد عويضة: المرجع السابق ص 6 .

المبحث الثالث: مراحل انتشار الأزمة الاقتصادية:

عرفت الأزمة الاقتصادية العالمية 03 مراحل أساسية:

أ) مرحلة النشأة: تعود الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ما حدث في سوق المضاربة المالية في بورصة وول ستريت بنيويورك عندما هوت أسعار الأسهم بشكل آثار الهلع والارتباك في يوم الخميس (24 -10-1929)[1]، فأندفع أصحابها إلى بيعها بدليل عرض يومي 23 و24 أكتوبر ما يقارب من 06 ملايين سند و13 مليون سهم وارتفع عدد الأسهم المعروضة الى 16 مليون يوم 29 أكتوبر في وقت حاولت المصارف شراءها لكنها فشلت، ففقد مؤشر داو جونز 89 % من قيمته.(ينظر الملحق02) وبصفة عامة فقد كان الانهيار الاقتصادي المالي شديد الوطأة داخل حدود الو. م. أ خصوصا وان أكثر من 5000 بنك أعلن إفلاسه ، وهبطت قيمة الأوراق المتداولة من 89 بليون دولار الى 15 بليون دولار فقط وبلغت قيمة خسارة الأسهم حوالي 75 مليون دولار، وارتفعت نسبة التضخم ورفع المجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الخصم من 5% إلى6% وقلص من حجم القروض وارتفعت نسبة البطالة إلى 8% ثم 25 % عام 1932.

ومما زاد الأمر سوءا أزمة الجفاف الذي تعرضت اليه منطقة الوسط الغربي للولايات المتحدة الأمريكية ما أدى إلى تراجع النوعية وكمية المحاصيل الزراعية وعجز المزارعين عن دفع فوائد ديونهم للمصارف لتنتشر الازمة في كافة ارجاء الولايات المتحدة وعلى مستوى كل القطاعات. [2]

[1]- إسماعيل نوري الربيعي : المرجع السابق، ص 106 .

[2]- عبد الكريم شينجار العيساوي، ع المهدي رحيم العويدي: المرجع السابق، ص 139.

ب) مرحلة التطور والانتشار:

أمام شمولية الأزمة لكافة القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت الحكومة إلى سحب رؤوس امولها المستثمرة بالخارج مع إيقاف كافة الإعانات الاقتصادية لبعض الدول وكانت البلدان الصناعية الأوروبية الأكثر عرضة لتأثيرات الازمة بحكم ارتباط الاقتصاد الأوربي بالأمريكي وانتشرت بسرعة فائقة في إنجلترا وفرنسا حتى أنها بلغت أمريكا اللاتينية وامتد صداها إلى اليابان وبذالك انتشرت الأزمة في العالم أجمع[1]، كما اتسع نطاقها لتشمل كل القطاعات الاقتصادية وكان القطاع المصرفي الأكثر تضررا يليه القطاع الصناعي والزراعي خصوصا بالو.م .أ كانت تحتكر 42 % من الإنتاج الصناعي العالمي[2] غير ان الملاحظ ان الازمة لم تشمل الدول الاشتراكية بحكم انعزالها عن العالم الرأسمالي وتحكم الدولة الكلي في إدارة شؤون الاقتصادية والمالية .

مرحلة الانحسار:

وتميزت هذه الأخيرة بانتعاش الاقتصاد الأمريكي منذ 1933 مع سياسة العهد الجديد والتي نصت على وضع حلولا للازمة المصرفية وإعادة فتح البنوك وإصدار قوانين لتنظيم الأمور المالية والتي تمنع البنوك الامريكية من التعامل بالأسهم والسندات[3] كما عرفت هذه المرحلة عديد الإجراءات والمجهودات التي قامت بها

---

[1]– بيير رونفن: المرجع السابق، ص 170.

[2]– دربوشي صبرينة: الأزمة المالية الاقتصادية والعالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العلمي ـ دراسة مقارنة مع أزمة ،1929 رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، 2011، ص04.

[3]– محمد الأخضر بن الحسين: الأزمات الاقتصادية فعلها وظائفها في بلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، تر: أحمد شفير، المعهد الوطني للثقافة وبحوث العمل، الجزائر،1995،ص75.

الحكومة الأمريكية لتجاوز الأزمة وهو ما سنتطرق اليه في الفصل الثالث لاحقا بالتفصيل. (ينظر :الملحق رقم03-04)

المبحث الرابع :خصائص الأزمة الاقتصادية العالمية:

تميزت خصائص الأزمة الاقتصادية بالخصائص التالية:

ـ تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي [1]في النظام الرأسمالي بأكمله وكان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في نظام الرأسمالي حيث استمرت هذه الازمة لفترة طويلة نسبيا استغرقت حوالي 4 سنوات.

ـ عمق وحدة الازمة بشكل استثنائي ففي الوم ا مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار مرتين، وكان عدد البنوك التي افلست منذ بداية عام 1929 وحتى منتصف عام1933 أكثر من 10000 بنك، أي حوالي 405 من اجمالي عدد البنوك الامريكية، وكان ضهور هذه الازمة في الأسواق المالية بسبب انهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66 % في ألمانيا، و980% في الو. م. أ.

ـ الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة خلال الفترة 1930 ـ 1933 م كان سعر الخصم لدى بنك إنجلترا بحدود 3.6 % مقابل 5.5% في عام 1929.

ومنه فان المستويات المتدنية للأسعار الفائدة تسببت في إطالة امد الازمة كما ان المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض مما يؤدي الى انخفاض الطلب على الإقراض[2].

ـ كما ان الازمة الاقتصادية العالمية 1929 اصابت جميع الطبقات فلم تتأثر بها الطبقة الرأسمالية او الطبقة العمال فحسب ولكنها اصابت أيضا الطبقات المتوسطة نظرا لانتشار البطالة، وكذالك إضافة الى كل هذا انخفاض أجور العمال الصناعيين

---

[1]– الاستقرار النسبي: مصطلح استخباراتي وتأمري أمريكي، يستخدم للوصف والتطبيق ويعود استخدامه هذا المصطلح في بداية العمليات الخفية couvertoperationلأسباب ديبلوماسية وسياسية دولية وأخرى دستورية داخلية، أنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج3، ص 37.

[2]– مروان عطوان: المرجع السابق، ج2، ص ص100 . 101.

مما أدى إلى عجز المزارعين عن تصدير منتجاتهم وكذالك تسببت في هبوط القيمة الشرائية للنقود[1].

كما أن الأزمة ترافقت بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار نظام النقد الذهبي في معظم الدول، وهو هبوط لم يكن لخدمته والتصدي له الا بإصدار قرارات تخفيض سعر العملات، بين (1923 .1931) انهيارا استمر في هبوط أسعار في الدول المحافظة على قاعدة الذهب الى سنة 1935 م وبلغ32 % من الأسعار التجارة لدى إنجلترا، 27 % في الو. م .أ، 24 %، ألمانيا 49 % في فرنسا كما انخفضت أسعار الذهب 56 % وتراجعت المبادلات التجارية إلى أن بلغت 25.5% [2].

كما أن الأزمة مست الجانب الزراعي بحيث كان أكثر تأثرا من الجانب الصناعي لقلة مرونة عرض والطلب المحصولات الزراعية، بينما يتسنى للمنتج في البلاد الصناعية التحكم في الكمية المنتجة، وبالتالي تتعرض الزراعة الى الخسارة الأكبر إذا امتنع او قلل من الإنتاج وذالك لأن النفقات المتغيرة في الزراعة صغيرة جدا، كما أن المنتج الزراعي يحاول الحصول على غلة أكبر من نفس الوحدة لتعرضه عن انخفاض السعر[3] .

[1]– محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار الفجر الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص395.

[2]– كوزيه موريس، تاريخ الحضارات العام . المعهد المعاصر، ج7، تر: يوسف أسعد داعز فريدم، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 2006، ص341.

[3]– فرغلي على تسن: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار الوفاء، لدنيا الطباعة الإسكندرية، 2001، ص220.

– ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلكين مما أرغمهم على التوقف على شراء وكذالك توقف الطلب وكساد السلع المعروضة للبيع بسبب انخفاض القدرة الشرائية بعد تسريح العمال[1].

– انخفاض شديد في الاستهلاك والاستثمارات في جانب القطاع الإنتاجي[2]. وهذا أدى الى ارتفاع نسبة البطالة لم يسبق الرأسمالية ان عرفتها حيث بلغ أكثر من 35 %.[3]

[1]– وليد الصافي: الأزمة المالية العالمية 2008 طبيعتها أسبابها وتأثيراتها المستقبلية على الإقتصاد العالمي والعربي، 6.5 ماي 2009، ص08 .

[2]– فريد كلوزيل، كمال رزيق: الازمة المالية مفهومها أسبابها وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد20، الجزائر، ص2.

[3] – عبد الحميد قرومي،عبد القادر الشلالي: انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل، موقف التيارات، النيوليبرالية، مجلة حوليات الجزائر، الجزائر، ص2.

خاتمة الفصل:

- أزمة الكساد التي عرفها العالم أدت إلى إشكالية عدم ثقة في السلطات النقدية.
- الأزمة الاقتصادية وليدة انخفاض المفاجئ في أسعار الأسهم ببورصة نيويورك بشكل غير مسبوق.
- اتساع نطاق تدهور الأسعار وليد فشل الإجراءات الاستثنائية لتنظيم البورصة.
- اتساع نطاق تأثير الأزمة من الو.م.أ إلى أوربا راجع إلى تبعية الاقتصاد الأوربي ومدى نفوذ الو. م .أ السياسي والاقتصادي منذ الحرب العالمية الأولى.
- أزمة 1929 (أزمة الكساد) كانت أمريكية الأسباب عالمية النتائج.
- هناك علاقة وطيدة بين الاستقرار الاقتصادي المالي لأي دولة مع الاستقرار الاجتماعي فالرخاء الاقتصادي يؤدي آليا إلى استقرار والرفاهية اجتماعية في الدول الرأسمالية والعكس صحيح.

الفصل الثالث

انعكاسات الأزمة الاقتصادية وآليات علاجها

تمهيد

المبحث الأول: تأثير الأزمة الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: تأثير الأزمة على الدول الأوربية

المبحث الثالث: آليات العلاج المتخذة للخروج من الأزمة

خاتمة الفصل

تمهيد:

لقد تأثرت معظم دول العالم من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية(1929-1933) نتيجة ترابط الاقتصاد العالمي بعضه ببعض، وقد اختلفت درجة التأثر من دولة إلى أخرى ولمعرفة حجم هذا التأثير ومداه،لان حجم التأثير كان متفاوتا بين الدول، وذلك حسب قوة وضعف الدول وارتباط كل دولة بالاقتصاد العالمي، التي يتشابك اقتصادها مع هذا الأخير بصورة كبيرة، أما الدول التي لا يرتبط اقتصادها بالاقتصاد العالمي بشكل كبير فقد كان تأثرها بالأزمة محدود حيث انه نتيجة للآثار التي تخلفها الأزمة والانعكاسات الثقيلة التي أخلت بتوازن الاقتصاد العالمي للدول فإنه سارع العديد من الدول والمنظمات والهيئات لإيجاد الحلول للخروج منها ولمعرفة الآثار الاقتصادية والحلول لهذه الأزمة على دول العالم، سوف نتطرق لها في هذا الفصل وذلك لتوضيح انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الدول وكيفية علاجها.

المبحث الأول: تأثيرات الأزمة الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية

لقد تباينت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على الوضع الداخلي الأمريكي خاصة على القطاعات الاقتصادية العامة كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري وأثرت عليها تأثيرا مباشرا، كما اختلفت انعكاساتها في المدن الزراعية منها في المناطق الصناعية، فالأزمة في المدن الصناعية ظهرت في شكل هبوط واضح في الدخل والإنتاج وشيوع (البطالة) مما تعذر على رجال الأعمال من تصريف منتجاتهم بطريقة مجزية، أما في المجتمعات الزراعية تظهر الأزمة في شكل صعوبة في تصريف المحصولات الزراعية وحدوث انخفاض كبير في أسعارها[1].

أ- انعكاسات الأزمة في القطاع الزراعي:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان الريف الأمريكي مزدهرا وكانت قيمة المحاصيل الزراعية مرتفعة ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة العائدات من الأرض الزراعية الأمر الذي دفع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمحدودة إلى شراء قطعة أرض سواء لديهم من أموال أو بقروض لأجل متوسط فكان أم ارتفعت قيمة الفدان بسرعة من 100 دولار إلى 400 دولار، وقد ركز الفلاحون على إنتاج القمح والتبغ والقطن وذلك لأن أسعارها كانت مرتفعة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى أصبح دخل الفلاح متوقف على أحد هذه المحاصيل [2]، والملاحظ أن المزارعين عانوا أكثر بعد توسيع رقعة ممتلكاتهم بدلا من الاحتفاظ بالاحتياطي لسنوات الأزمة التي لم يكونوا يتوقعونها.

---

[1]- فرغلي علي تسن: المرجع السابق، ص220.

[2]- عبد العزيز سليمان نوار: محمود محمد جمال، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن 16حتى القرن20، ص115.

وضعت البنوك ومؤسسات الرهن أياديها على أراضي المزارعين وتحول الملاك في الأراضي الشاسعة التي هي من أجود الأراضي الزراعية إلى مجرد أجراء يعملون في الأرض التي كانت تضمن أحيانا تحت إدارة البنك أو شركة تأمين، وفي بعض الولايات كان حوالي ربع الملاك قد فقدوا أملاكهم لصالح البنوك أو في المزاد العلني، وحتى أولئك الذين احتفظوا بمزارعهم وقطعان مواشيهم واجهوا مشكلات معقدة فالمحصول ليس هناك من مشتريه إلى درجة أن تركت حقول واسعة في ولاية مونتانا، أراضي بور.

لقد كان واقع الأزمة أليما على القطاع الزراعي أكثر من القطاع الصناعي وذلك نظرا لقلة مرونة العرض والطلب في المحاصيل الزراعية بينما يتسنى للمنتج في القطاع التحكم في الكمية المنتجة، فيتعمد إلى تقليلها، ويتعرض زميله في القطاع الزراعي إلى خسارة اكبر أن هو امتنع وقلل الإنتاج.

ولقد واجهت الزراعة الأمريكية إبان فترة الأزمة جملة معوقات منها فائض الإنتاج الزراعي وضعف طلب الأسواق الخارجية وانخفاض الاستهلاك المحلي الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعارها[1]، مما أدى إلى تدهور الوضع وحدوث جفاف في الأقسام القريبة من الولايات الأمريكية مما أدى إلى رداءة المحاصيل الزراعية ولم يتمكن الفلاحين من دفع فوائد الديون التي عقدوها مع المصارف حيث قامت بإجبارهم على البيع في المزاد العلني وامتد الوضع ليشمل أيضا التنازل على ملكية سكناتهم نتيجة الرهانات الزراعية فقد أجبر 897 ألف فلاح على بيع مساكنهم في غضون السنوات (1929-1933) [2].

لقد كان من الطبيعي أن تترك هذه الأوضاع إفرازاتها السلبية على معدل قيمة الإنتاج الزراعي والذي كان في أوجه في منتصف العشرينيات حيث بلغ 12.985

[1]- رأفت غنيمي الشيخ: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006، ص113.

[2]- بيير رونفن: المرجع السابق، ص301.

مليون دولار إلا انه ومع ظهور الأزمة عاد لينخفض بدوره ليصل إلى 1.922 مليون دولار في العام1932[1] ولقد أدى الانخفاض في الإنتاج الزراعي إلى هبوط في الصادرات الزراعية الأمريكية فقد هبطت قيمة صادرات القمح من 920 مليون دولار إلى 345 مليون دولار في حين قيمة صادرات التبغ من 154 مليون دولار إلى 64مليون دولار وعموما في هذا الوقت الذي شكلت فيه الصادرات الزراعية الأمريكية 50% إلى الدول الأوربية انخفضت في عام 1933 إلى 35%، وهذا أثّر بدوره على وضع الميزان التجاري، بحيث وصل العجز في الميزان التجاري إلى 400 مليون دولار أواخر العام 1930 [2].

ب- انعكاسات الأزمة على القطاع الصناعي:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرة الأولى بين عامي 1925-1929 في الإنتاج الصناعي، حيث مثلت 42.5% من منتج الإنتاج العالمي في حين احتلت ألمانيا المرتبة الثانية(11.5%) تتبعها بريطانيا (9.5%) وفرنسا(6.6%)... الخ، كانت الولايات المتحدة تزود أسواقها المحلية بالإنتاج الصناعي، بصورة أساسية وتصدر الفائض منه إلى الخارج[3].

ولقد شهد الإنتاج الصناعي هبوطا تدريجيا فقد وصل في عام 1930 إلى 81% وفي عام 1931 إلى 69% والعام 1932 إلى 53%، شمل الهبوط نطاقا واسعا في الإنتاج خاصة مجال الصناعات الثقيلة ولا سيما السيارات التي هبط معدل إنتاجها إلى

[1]- إيمان متعب محي التميمي: المرجع السابق، ص58.

[2]- جواهر لآل نهرو: لمحات من تاريخ العالم، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979، ص 424.

[3]- إيمان متعب محي التميمي: المرجع السابق، ص52.

أكثر من 75 % من العام 1932 ، كما هبط إنتاج الفحم من 544 إلى 8.89.000 برميل في اليوم كما هبط معدل سعره في عام 1932إلى 10سنتا للبرميل الواحد[1].

تركت الأزمة الاقتصادية آثارا عنيفة على الاقتصاد الأمريكي، ولكي تعوض الولايات المتحدة الأمريكية ما خسرته في صناعاتها الداخلية اندفعت شركاتها إلى مجال الاستثمار الصناعي حيث بلغ معدل الاستثمارات الصناعية في الخارج (91.700.000) مليار دولار نصفها رأسهم ونصفها الآخر استثمارات مباشرة.

وهكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول في الدول الرأسمالية فكانت الشركات الأمريكية العملاقة التي لها النصيب الأكبر في الاستثمارات الخارجية لسنين طوال ومن أهم هذه الشركات شركة ستا ندر وايل للنفط، وجنرال موتورز وفورد للسيارات وجنرال إلكتريك وانتد ناشيونال للتلغراف والتلفزيون وعلى الرغم من هذا الاستثمار في الخارج انخفض معدل الاستثمار عام 1932 إلى 900 مليون دولار ليصل عام 1934 إلى 670 مليون دولار[2].

ونستطيع القول من كل ما سبق أن الأزمة الاقتصادية تركت آثار واضحة بالنظر على انخفاض معدل الإنتاج الصناعي لذلك شهدت انخفاض محسوس وواضح في الدخل القومي والمحلي والخارجي فضلا عن غلق المصانع المحلية أبوابها وانخفاض معدل أجورها الأمر الذي أدى إلى ترك أثر في تقليص فرص العمل ومما زاد الوضع سوءا إقدام الحكومة على زيادة عبئ الضرائب التي زادت من مشاكل العامل وسوء وضعه فضلا عن مشاكله المتعددة.

ج/ انعكاسات الأزمة على القطاع التجاري:

كان لتقهقر الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان التجارة الخارجية انعكاساته على صعيد التجارة العالمية، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت في حدود

[1]– فلاديمير لينين: الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، بتروغراد، 1948، ص80.

[2]– إيمان متعب محي التميمي: المرجع السابق، ص ص 53–54.

1929 أول قوة تجارية في العالم بالنظر إلى نسبة وارداتها البالغة حوالي 12.5بالمئة من مجموع الواردات العالمية وإلى قيمة تجارتها الخارجية التي قدرت بنحو 10ملايير دولار، وصارت في سنة 1931 لا تستورد سوى 4.3 بالمائة، بينما تدنت قيمة تجارتها الخارجية بحوالي 30% بحيث لا تتجاوز ثلاثة ملايين دولار مما أضر بالدرجة الأولى بالسلع الأوربية التي كان عليها أن تواجه أيضا ركود السوق الداخلية الأمريكية والقيود الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية[1].ومن جهة أخرى كان على الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية أو المواد الأولية مثل البرازيل وكندا والأرجنتين ودول أوربا الوسطى البلقانية رفع الأسعار إذا أرادت الحفاظ على اقتصادها والوقوف في وجه المنافسة الأمريكية[2].

وبحكم أن هذه الدول الجديدة كالهند وجنوب إفريقيا تعاني أصلا من نقص في الاستثمارات فقد أوقعها التخفيض الاضطراري لأثمان سلعها في شبه إفلاس فأصبح القمح الكندي مثلا لا يساوي سوى 60 سنتا للقنطار الواحد بعدما كان ضعف هذا السعر وأكثر[3].

كانت الو.م.أ تجهز المواد الخام من أجل أسواق العالم بأسره ليس فقط بين الدول الأوربية وكان للو. م.أ حصة بارزة في التجارة العالمية مع دول صناعية متقدمة هي بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا (أنظر ملحق رقم 4) وفي ظل هبوط الإنتاج الصناعي والزراعي هبطت الصادرات الأمريكية من 5.241 بليون دولار في عام 1933 كما هبطت الواردات مما أدى إلى انخفاض قيمة التجارة ويعود سبب هبوطها إلى الرسوم الجمركية مما أثرت هذه الأخيرة على اقتصاد الدول الأخرى[4].(ينظر: الملحق رقم 06)

---

[1]– عبد الحميد زوزوا: المرجع السابق، ص 290.

[2]– إيمان متعب محي تميمي: المرجع السابق، ص67.

[3]– جواهر لال نهرو:المرجع السابق،ص 42.

[4]– فائق طهبوب ،محمد السيد حمدان: المرجع السابق،ص ص318.321.

لم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية هبوطا في صادراتها فحسب بل عادت التجارة إلى نظام المقايضة، ومن ذلك تشكلت في الولايات المتحدة الأمريكية سنوات الأزمة الاقتصادية ومئات المنظمات التجارية للمقايضة فأخذت الدول تبادل السلع والخدمات وعليه كان من الطبيعي أن يترك الهبوط في الصادرات والواردات أثرا واضحا على وضع الميزانية الأمريكية[1].

المبحث الثاني: تأثير الأزمة الاقتصادية على الدول الأوربية الكبرى

المطلب الأول: انعكاساتها على ألمانيا

لقد كانت النمسا وألمانيا البلدين الأولين اللذين وصلته الأزمة بفعل سحب الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس أموالها منهما ففي أكتوبر 1929 أعلن عن إفلاس لابودن كرديت إنستالت النمساوي[2].

كما أوجدت الأزمة حالة انحلال مادي ومعنوي في ألمانيا، فالمصائب التي تحملها الألمانيون لا يمكن لأي أحد أن ينكر مداها، فلقد وصفت الرأي العام العالمي في حالة قلق وبلبلة، فالعمال يعانون أزمة بطالة لم يسبق لها مثيل من قبل والطبقات الوسطى من المالكين المتوسطين أو الصغار كانوا في حالة خراب، وكذا أصحاب المهن الحرة والموظفين، حتى أن الأزمة أضرت نوعا ما ببعض كبار الصانعين وكبار التجار والبرجوازيين[3].

لقد جعل الانهيار الاقتصادي ألمانيا في حالة حساسة جدا، فقد تركت للمرة الأولى دون مساعدة القروض الأجنبية، لمواجهة دين التعويضات الذي يبلغ مئة مليون مارك في السنة فضلا عن الموجبات الخارجية العامة والخاصة التي لم ينخفض معدلها السنوي إلى أقل من هذا المبلغ، لم يكن لدى هذه البلاد أية موارد رئيسية داخلية تستند

[1]– عبد الحميد زوزوا، المرجع السابق، 187.

[2]– المرجع نفسه،ص291.

[3]– بيير رونفن، المرجع السابق، ص345.

إليها، فلقد استنفد الاحتياطي سبب الأزمة المالية التي مستها سنة 1923 ولم يظهر من جديد.

ولم تكن الصناعة الألمانية في وضع يسمح لها بأن تتجد الحكومة فهي كذلك فقد عرف التسليف المستمر من الخارج وفي الوقت نفسه حرمت من أسواقها الخارجية بسبب الانهيار الاقتصادي العام وارتفاع التعريفات الجمركية أما قيمة الصادرات الألمانية التي بلغت قيمتها 630 مليون مارك سنة 1929، فقد انخفضت سنة 1932 إلى 280مليون مارك أما الواردات الألمانية فقد هبطت كذلك أكثر فأكثر خلال الفترة نفسها من 670 مليون مارك إلى 230 مليون مارك[1].

ولقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل المسجلين من أقل من مليونين في سنة 1929 إلى رقم قياسي تجاوز 6 ملايين عام 1932[2].

كما هبط بشدة الطلب على السلع الألمانية، وفشلت ألمانيا في محاولة استرداد أسواقها الخارجية مثل أسواق الإتحاد السوفيتي ودول أمريكيا الجنوبية وحدث عجز في الميزان التجاري ولتوضيح أبعاد المأساة أكثر كان لابد من أن نشير إلى مسألة التعويضات الألمانية التي عرقلة سير النشاط الاقتصادي في ألمانيا[3].

توجها لتلك الأوضاع أخذت حكومة المستشار الألماني مولر[4] على عاتقها مواجهة الأزمة على الاقتصاد الألماني وخاصة بعد توقف الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم

---

[1]– ادوارد هريت كارل: العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح 1919ـ تر: سمير شيحاني، دار الجيل، بيروت، 1992، ص ص222، 223.

[2]– إيمان متعب محيي التميمي، المرجع السابق، ص106.

[3]– ادوارد هريت كارل، المرجع السابق، ص.226

[4]– مولر سياسي ألماني (18 مايو 1876ـ 20 مارس 1931) تولى منصب المستشار في جمهورية فيمار الإمبراطورية الألمانية مرتين من 27 مارس إلى 3 يونيو 1920 ومن 28 جوان 1928 إلى 27 مارس 1930 لم يتولى أحد في تاريخ ألمانيا منصب المستشار مرتين غيره هو فيلهم ماركس. أنظر: ادوارد هريت كارل، المرجع السابق، ص225.

المزيد من القروض إلى ألمانيا ومطالبتها بتسديد القروض قصيرة الأمد والتي تسببت في إرباك وضع العملة الألمانية وتأثيرها الصناعي وبروز ظاهرة البطالة، ولكن نتيجة عجز هذه الحكومة الألمانية في معالجة آثار الأزمة الاقتصادية استقالت في 27 مارس 1930[1] وعندما تولى هاينريش برونينغ[2] المستشارة عمد إلى إعادة الوضع الاقتصادي من خلال إتحاد الجمركي مع النمسا عام 1931.

ولقد أثار هذا الإتحاد اعتراضات من جانب فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، خشيت هذه الدول أن يكون الإتحاد الجمركي مجرد خطوة لتكوين إتحاد سياسي فالوحدة الألمانية بدأت باتحاد جمركي بين الإمارات الألمانية "الزوليفرين" وقد عرض الموضوع على عصبة الأمم المتحدة التي طلبت رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية الدائمة لمعرفة ما إذا كان اتفاق الوحدة الجمركية يتعارض مع معاهدتي فرساي وسان جرمان وبروتوكول جنيف عام 1924، وقد أصدرت محكمة العدل في 5 سبتمبر 1931 فتوى بأن الإتحاد الجمركي والنمسا مخالف للاتفاقيات الدولية المذكورة، وقد شعرت النمسا وألمانيا بأن الحكم لن يكون لصالحها فتخلت عنه قبل صدور القرار بيومين[3].

لقد أحدثت المسألة اضطرابا في الأواسط الدولية ذلك أن أصحاب الأموال الأجانب الذين استثمروا أموالهم في النمسا قد تملكهم الخوف فسحبوا هذه الأموال فجأة وكان ذلك سنة 1931 مما أدى إلى انهيار أحد المؤسسات المالية في النمسا وهو مصرف كريدت انستالت فأدى إغلاقه إلى حدوث هزة عنيفة بسبب علاقاته الدولية العديدة، وأصدرت

---

[1]– ادوارد هريت كارل، المرجع السابق ،ص.226

[2]– هاينريش برونينغ سياسي ألماني (26 نوفمبر 1885- 30 مارس 1970) تولى منصب المستشار في جمهورية فيمار من 30 مارس 1930 إلى 30 مايو 1932 وفي عام 1929 أصبح رئيسا لحزب الوسط الكاثوليكي وفي مارس 1930 شكل حكومته من غير أن يتحصل على أغلبية برلمانية ومع رفض أغلبية البرلمانية لخططه الاقتصادية استمر في تنفيذ سياسته بمرسوم جمهوري باول فون هيند نبورغ استقال في مايو 1932، أنظر عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، الجزء السادس، ص517.

[3]– محمد السيد سليم: المرجع السابق، ص396.

الحكومة النمساوية قانونا يضمن دفع الديون الخارجية التي كانت بذمة المصرف. ولتستطيع القيام بتعهداتها اضطرت إلى طلب المساعدة من عشر مصارف عالمية كبرى، دامت المفاوضات حتى نوفمبر 1931 وبقيت الحالة الاقتصادية حرجة جدا في النمسا خلال هذا الوضع[1].

وفي ظل تلك الأجواء انتشر الذعر بسرعة في ألمانيا، فمنذ أواخر 1931 أخذ أصحاب الأموال الأجانب ولاسيما الأمريكيون يسحبون أموالهم من المصارف الألمانية عندما شعروا بإفلاس مصرف النمسا، ففي غضون ثلاث أسابيع خرجت من ألمانيا مبالغ كبيرة قدرت بأكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية، كما لم يستطيع أحد المصانع الألمانية الكبرى من مواجهة دائنيه في جويلية 1931، كما أن البنك الدائن لهذا المصنع لم يستطع من مواجهة خسارته وحاولت الحكومة من مواجهة الوضع وذلك بالحصول على مساعدات أجنبية ولكنها وجدت عدم الثقة في كل مكان، وعندئذ أعلنت الحكومة الألمانية في وسط جويلية سد البنوك مدة من الزمن ولما افتتحت البنوك بعد أيام كانت الحكومة الألمانية قد اتخذت إجراءات تحول دون تدهور الوضع المالي[2].

وعلى الرغم من ذلك لم يحل هذا مشكلات البلاد، إلا في حدود حقيقة للغية فقد استمرت أثار الأزمة على سير النشاط الاقتصادي الألماني، ففي عام 1932تقلص الإنتاج الصناعي بمعدل 47% قياس بعام 1913 كما أشهرت 68ألف مؤسسة رأسمالية للإفلاس اضطرت المصارف الكبيرة إلى طلب الشرطة لحمايتها من المودعين الذين بدأوا يخشون مصير ودائعهم بعد إفلاس العديد من المصارف المعروفة، كما تم إصدار مرسوم ما يسمى بالإجازة المصرفية، فأغلقت المصارف الألمانية كافة أبوابهن وتوقفت أسواق الأوراق المالية عن العمل.كما امتد أثر الأزمة الاقتصادية ليشمل النشاط الاقتصادي كذلك فقد هبطت أسعار المتوجات الزراعية وتوقفت صادراتها، كما برزت

[1]– إيمان متعب محيي التميمي، المرجع السابق، ص107.

[2]– محمد محمد الصالح: الدول الكبرى بين الحربين العلميتين 1914 1945، الموصل، 1904 ،ص115.

ظاهرة الرهون الزراعية والتي أدت إلى اضطرابات في مقاطعات ألمانية عديدة عندما أجبر الفلاحون على بيع بيوتهم بالمزاد العلني[1].

وعلاوة على الأضرار التي لحقت البنوك الألمانية من جراء إفلاس لوكريدت انستالت فقد كانت ألمانيا تعاني كذلك من انهيار أسعار الحبوب، وبالرغم من المهلة لمدة سنة جوان 1931، جوان 1932 المعروفة بمهلة هوفر لتسديد الديون من ألمانيا لم تتمكن من تدبير هذا بدوره على Douanât Bank والتي هي من أقوى مؤسسات الاعتماد، وخوفا من أن يقيم الإفلاس في جميع البنوك وصناديق الادخار عمدت إلى إغلاقها في أواسط 1932 إلى أن توضع لها ضوابط تحدد التعامل معها مستقبلا[2].

المطلب الثاني: انعكاساتها على فرنسا.

أثرت الأزمة على الحياة السياسية في فرنسا بحيث صرحت الحكومة التي كانت تقبض زمام الحكم آنذاك التي كان يرأسها "أندريه تريديوا[3] بتنفيذها السياسة الرقاة الاقتصادي، لكن الواقع كان غير ذلك، لذا لا غرابة في أن الانتخابات التي أجريت في ماي 1932 أحدثت ضجة كبيرة وكان النجاح فيها حليف اليساريين لكن هؤلاء لم يكونوا متفقين على الإجراءات الواجب اتخاذها لتقويم الوضع الاقتصادي العام.

لقد كان الوضع شبيها بالوضع الذي شهدناه في الفترة ما بين 1924 . 1925 أي أن البرلمان كان عاجزا عن إيجاد الأدوية النابعة لحل الأزمة المالية، هذه الحالة أتاحت

[1]– كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات المكتبة البادیسية، بغداد، 1987، ص90.

[2]– عبد الحميد زوزوا، المرجع السابق، ص ص 291، 292.

[3]– أندريه تريديوا، سياحي فرنسي ولد بتاريخ 22 أيلول 1876 بباريس استلم رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي أكثر من مرة، وكان وزيرا لعدة مرات، توفي بتاريخ 15 جويلية 1945، انظر إياد ناظم جاسم العلواني: موقف بريطانيا وفرنسا من الأزمات الدولية، 1935، 1939، قسم التاريخ، جامعة الأنبار، العراق، 2011، ص79.

الفرصة للقيام بحملة مناوئة ضد البرلمان، وأخذت تتموا وتتسع وكانت هذه الحملة نوعا ما من عمل العصابات وكان بعضها يعمل بوحي فاشي. [1]

غير أن قضية ستافيسكي[2] وضعت النار على البارود، وهنا نتساءل كيف أن لهذه القضية التي تبدو قضية نهب واحتيال بسيطة أصبحت قضية سياسية لها أصداؤها الخطيرة؟ وذلك كان سبب التحقيق الذي برهن أن ستافيسكي بدأ بأعماله في عام 1926 وأن العدالة كانت تراقبه وإذا لم يوقف فلان هناك برلمانيين تدخلوا ليمنعوا القضية من السير في مجراها الطبيعي، وهذا دليل أن استقلال القضاء لم يكن محرما غير أن هذا يمس جوهر القضية وهو عجز الحكومة، لقد فسحت قضية ستافيسكي مجالا لحوادث خطيرة وقعت في 6 شباط 1934 وهي أن العصابات قامت بمناورات أمام قصر بوربون *مقر مجلس النواب وما لبثت الحوادث إلى أن انقلبت مشادات بين المتظاهرين، ومن المؤكد أنه لم يكن وحده وعمل المتظاهرين بل كان البعض يرجون أ يطرح النظام بإحلال الملكية أو النظام الفاشي محله، وآخرون يتمنون الحفاظ على الجمهورية ولكنهم يريدون تبديل الأشخاص كما وجد هناك عدد عظيم من المتظاهرين الذين ثاروا لما رأوه في قضية ستافيسكي ولم يكونوا على استعداد بعمل قوة، ولذا فإن الحكومة استطاعت أن

[1] – إيمان متعب محيي التميمي، المرجع السابق، ص114.

[2] – قضية ستافيسكي سنة 1886 في روسيا ونزح إلى فرنسا وتجنس بالجنسية الفرنسية، وبدأ حيالته المالية في باريس وسيطا في تجارة الجواهر والحلي، فأصبح رجل أعمال فرنسي قام بالعديد من الصفقات المالية المشبوهة 1933 مما أدى إلى فضيحة، كانت معظم الشركات التي قام بتأسيسها لسلسلة من جرائم التزوير والنصب، استولى بواسطتها على ملايين عديدة وعندما اكتشف أمره أصدر قرار بالقبض عليه على عدة شكاوي فتم إلقاء القبض عليه وقدم إلى المحاكمة بتهمة النصب والإختلاس ولكن هذه المحاكمة لم تتم قط من 1926 ومازالت معلقة في محكمة الجنح وذلك يرجع للنفوذ الواسع الذي يتمتع به ستافيسكي، فقد كان يقدم للبنك الجواهر المزيفة على أنها ثمينة وسحب عليها مبالغ طائلة أنظر محمد عبد الله عنان، الفضائح المالية العليا في فرنسا، مجلة الرسالة، العدد 32، 1934، متوفر على الموقع.

تحمي قصر آل بريون بقوة الشرطة والحرص المتنقل دون تدخل الجيش الذي بقي ملازما تحفظه[1].

لكن هذه المظاهرات بصمت بصمة عار غلى الأكثرية البرلمانية، وانهارت الوزارة وتوصلت إلى الحكم حكومة جديدة وهي حكومة الإتحاد الوطني التي يرأسها غاستون دوميرغ [2] وكانت مدة هذه الحكومة قصيرة الأجل، وقد انبتر الإتحاد الوطني بسرعة وعادت من جديد حركات العصابات ولمعارضة هذه الحركات تألفت الجبهة الشعبية [3] وقامت أول مظاهرة كبرى لها في 14 جويلية 1935.

فقد حصلت تلك الجبهة في انتخابات 1936 على 386 مقعد مقابل 222 مقعد لأحزاب اليمين والوسط فلقد مثل هذا الانتصار تغييرا سياسيا جذريا في نظام الجمهورية الثالثة لأنه أسفر لأول مرة على تشكيل حكومة الجبهة الشعبية[2]. (ينظر: الملحق رقم07)

[1]– بيير رونفن، المرجع السابق، ص ص 328، .329

[2]– غايستون دوميرغ: من مواليد أغسطس 1863، سياسي فرنسي، رئيس الجمهورية الفرنسية في عهده عرفت فرنسا أزمة إقتصادية كبيرة أثرت على اقتصادها أنظر: بيير رونفن، المرجع السابق، ص328.

[3]– الجبهة الشعبية: هو مصطلح يقصد به تحالف سياسي بين الشيوعيين والاشتراكيين ظهر في فرنسا بداية الثلاثينيات عرف بمعاهدته للنظام الاقتصادي الرأسمالي، أنظر: محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص328.

المبحث الثالث : آليات العلاج المتخذة للخروج من الأزمة

المطلب الأول :الولايات المتحدة الأمريكية وآليات العلاج للحد من الأزمة.

كان من الأمور المستحبة بشأن الديمقراطية الأمريكية، أنها تستطيع أن تجد في وقت الأزمات زعماء عظماء[1]، فلقد كان الاختيار مبنيا على منطق مقصود كما في حالة جورج واشنطن[2]، وفي أوقات أخرى كان الاختبار مصادفة كما في حالات أبراهام لنكولن[3] وثيودور روزفلت[4] وودر وولسون وليس من الممكن القول أن فرانكلين روزفلت ، كان غير معروف عندما انتخب لرئاسة الجمهورية من الواضح أن قلائل من أولئك الذين منحوه أصواتهم، راجين مستقبلا أفضل[5].

كانوا يدركون حقا أنهم وجدوا في روزفلت المتكلم باسم الديمقراطية والقومية وفي القيادة نحو نظام عالمي أفضل كان رفيقا لولسون[6].

---

[1]– موسى مخول: المرجع السابق، ص 81،82.

[2]– جورج واشنطن: ولد في 22 فبراير 1732، قام بدور الرئيس في الثورة الأمريكية فقد حرر المستعمرات 13 من الحكم الاستعماري، وقد تناول رئيس للو .م. أ (1789. 1797) قام بالعديد من الإنجازات إلى أن وافته المنية يوم 13 ديسمبر 1792، أنظر بول جونسون: جورج واشنطن الأب المؤسس ترجمة محمد ابراهيم السيد، مراجعة هبة نجيب السيد مغربي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2009، ص 121.

[3]– ابراهام لنكولن: الرئيس 16 للو م أ ولد سنة 1809 انتخب في مجلس النواب الأمريكي عام 1840 حكم بنجاح واعادة الو م أ التي انفصلت عن الإتحاد بقوة السلاح والقضاء على الحرب الأهلية الأمريكية أنظر دوغلاس لولسون، إرث من الحرية، أبراهام لنكولن حتى العام 1254، وزارة الخارجية الأمريكية مكتب برامج الإعلام الخارجي، 2008، ص 5. 8.

[4]– ثيودور روزفلت: بدأ حياته ضابط للشرطة بنيويورك، حصل على جائزة نوبل للسلام 1906 لدوره في الوساطة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، كان نائب الرئيس الأمريكي الخامس والعشرون والرئيس الأمريكي السلدس، والعشرين خلفا كرئيس السابق وليام مكانلي الذي تم اغتياله تولى الرئاسة بالفترة من 1901. 1909 أنظر عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ح1، ص832.

[5]– صلاح أحمد الهريدي: دراسات في التاريخ الأمريكي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص263.

[6] – موسى مخول: المرجع السابق، ص82.

لقد كان للأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية أثر في حدوث تطور هام في السياسة الداخلية وفي السياسة الاجتماعية، التي مضى عليها حوالي ثلاثة أعوام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما جرت الانتخابات الرئاسية 1932 وكان الحزب الذي يمسك بزمام السلطة آنذاك هو الحزب الجمهوري، بقيادة هربرت هوفر الذي ظل يردد قائلا أن الأزمة ليست دائمة أما الحزب المناوئ فهو الحزب الديمقراطي وفي الحملة الانتخابية ألح روزفلت على أن أسباب الأزمة الأمريكية بقوله" الأمة سليمة في جوهرها وأن الخطأ كان في القائمين بعملية استبدال لعملة...، في الساعين للحصول على الكسب لأنفسهم" بينما كان الرئيس هوفر بصرح بأن أسبابها خارجية وهي الفوضى الاقتصادية في البلاد الأجنبية[2]، والتي تعود جذورها إلى حقبة الحرب العالمية الأولى ويكمن وراء النقاش مغزى واضح هو هربرت هوفر يحبذ على نطاق واسع الاعتماد في معالجة الأزمة على سبل إنعاش طبيعية، في حين فرانكلين روزفلت على استعداد لاستخدام سلطة الحكومة الفدرالية لمنع الأزمة الاقتصادية[3]، وأخيرا ضفر الديمقراطيين وانتخب روزفلت بأغلبية قوية وحصل الديمقراطيين على تفوق واضح في مجلس الكونغرس،ومجلس النواب والشيوخ، فأصبحت الطريق حرة أمام الديمقراطيين بزعامة فرنكلين روزفلت عندما استلم السلطة في آذار 1933 [4].

وفي مؤتمر عقد بمدينة شيكاغو، ألقى فرانلكين روزفلت خطابا مهما وعد فيه الشعب الأمريكي بأنه سوف يدشن عهدا جديدا للرخاء الاقتصادي وأنه لا يرغب في

[2]– عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعيني: تاريخ الو. م .أ من القرن 16 إلى القرن 20، المرجع السابق، ص207.

[3]– بيير رونفن، المرجع السابق، ص316.

[4]– نلسون بولسبي، أرون ولدافيسكي: انتخابات الرئاسة في أمريكا، ترجمة: أحمد حمودة، مطبعة المعرفة، القاهرة، 1964، ص ص 92، 93.

كسب الأصوات بقدر رغبته الحقيقية في عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكانتها المرموقة السابقة[1].

إن خطاب الرئيس فراكلين روزفلت الافتتاحي كان إعلانا صريحا للأمة بولادة عهد جديد وكان يبدو للكثيرين على أنه ثورة والواضح أنه كان يبدوا محافظا إلى أبعد حد شبيها بديمقراطية توماس جيفرسون[2] وودروسون، إذ كان بهدف إلى حماية أصول الديمقراطية الأمريكية من العنف، والسعي إلى التوازن بين المصطلح في كنف الدستور وتأمين الممتلكات والحرية للأشخاص[3].

وفي محاولة لإبراز لمسات الشخصية لفرانلكين روزفلت، ووضعه في موضع الهيبة والاقتدار، فقد قدم الديمقراطيين فرانكلين روزفلت على أنه رجل تقدمي لم يحاول في مجرى حياته السياسية على أن يدعوا إلى مساندة أو سياسة عامة يمكن أن تعد راديكالية[4]، وبذلك اتخذ مسئولو الحملة الانتخابية يصورونه على الرجل الذي يتفهم وجهة نظر الفلاح وعامل المدينة ورجل الشارع وصاحب المركز الأعلى.

---

[1]– إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص147.

[2]– توماس جيفرسون:ولد في 1713 وتنتمي الى الطبقة الارستقراطية لفرجينيا، كان والده يعمل في رسم الخرائط وهو احد الآباء المؤسسين للو.م.أ والكاتب الرئيس لاعلان الاستقلال 1776 وثالث رئيس للو.م.أ ،كان منتخب باسم الديمقراطية نادى بمبادئ الجمهورية وحقوق الانسان اعيد انتخابه كرئيس للجمهورية عام 1805 ،توفي في 4جوان 1826،انظر :كريستوفر هيتشنز :توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا،تر:رشا،مراجعة عايدة الباجوري،كلمات عربية للنشر والتوزيع،القاهرة،2008،ص ص .14،12

[3]– موسى مخول:المرجع السابق،ص .83

[4]– الراديكالية:هي اتجاه سياسي يطالب بإصلاح جدري تام في إطار المجتمع القائم ويقوم على إطلاق الحرية في الاقتصاد والتفكير لعقلاني الغير متسرع قبل اتخاذ الخطوات المؤدية للإصلاح ،انظر معجم المعاني الجامع،ص .230

لقد نجح روزفلت في معركة اتجاهات الرأي العام وكانت زوجته تجد من الوقت ما يسمح لها بالتجول في جميع أنحاء البلاد، وأن تعود لتذكر له ما رأت وما سمعت كما كانت تحرص على أن يجتمع زوجها بكل ذي رأي ترى أنه سيهمه[1].

من خلال دراستنا لسمات الشخصية للرئيس الأمريكي روزفلت نجد أنه كرس نفسه لإخراج بلاده من هذه الأزمة ولإعادة التوازن بين قطاعات الاقتصادية (الزراعة الصناعة والتجارة) كما عمل أيضا على تسوية العلاقات الاقتصادية والدولية وتحمل المسؤوليات الدولية التي تتلاءم مع دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية حيث قال في خصوص هذا الشأن"**إني على استعداد بأن أوحي بالإجراءات التي تحتاج إليها أمة تحس بالضيق سأبحث في حدود سلطاتي الدستورية كيف تتخذ هذه الإجراءات بدون إبطاء أو تمهل إذا تم التصويت ولم يستجب الكونغرس فسوف أطلب منه الأمر الوحيد الباقي لمواجهة الأزمة وهو سلطة تنفيذية واسعة المدى لشن الحرب ضد الطوارئ**" ثم أنهى خطابه قائلا:" إننا نواجه أشق الأيام التي أمامنا بالشجاعة الحارة التي تتهم بها وحدتنا القومية وبالإدراك التام،إننا نبحث عن القيم الأخلاقية القديمة الثمينة...[2].

لقد كان وصول روزفلت إلى الحكم مشبعا للرغبات المطالبة بضرورة وقوع الثورة وإنقاذ البلاد فقد كان معروفا عنه القدرة الفائقة على تخطي التقاليد والواقع أنه كان ثوريا في حدود ديمقراطية ذلك العصر وكانت إجراءاته الإصلاحية جذرية في بعض النواحي وكان صاحب برنامج اقتنع به رجال الاقتصاد والعمال والفلاحون ، ومن هنا كان قادرا على منع الاشتراكية من تحريض الجماهير ضد النظام الرأسمالي الأمريكي رغم ما كان فيه من عيوب[3].

---

[1]– موسى مخول:المرجع السابق، ص 83.

[2]– المرجع نفسه،ص 83.

[3]– سوسن عادل ناجي :الأوضاع الدولية بين عامي 1931–1939 ،رسالة دكتوراه منشورة،قسم التاريخ،جامعة بابل،2007–2008 ،ص ص 4–5.

لقد أسفرت الانتخابات الرئاسية النهائية على فوز فرانكلين روزفلت ب 22.800.000 صوتا مقابل 15.700.000 صوت لمنافسة هوفر وعلى اثر فوز فرانكلين روزفلت بمنصب الرئاسة عمد على اختيار وزراء الحكومة الجديد [1] وعندما استلم هذا الأخير زمام السلطة وجه جهوده نحو تحسين الحالة الاقتصادية ومعاجلة الأزمة، فقد أكد أن الإجراءات التي سوف يتخذها تستهدف لتسحين الظروف الاقتصادية الراهنة وقد أدلى بتصريح له استهله بموضوع الأزمة الاقتصادية حين قال[2] " لقد حان الوقت لقول الحقيقة بكل صراحة وشجاعة، ومواجه الظروف التي ستسود البلاد اليوم، وسف تصمد هذه الأمة كما صمدت من قبل، وسوف تزدهر ويعمها الرخاء، وانتم مكلفون يمنح الدعم للقيادة في هذه الأيام الخطيرة لأنها واجهنا صعوبات عديدة، منها تقلص الائتمانات لمستويات عالية وزيادة الضرائب.... ومن هذا فإن واجبنا الرئيسي، دفع الشعب نحو العمل وتنظيم استخدام مواردنا الطبيعية والنهوض بواقع الإنتاج الزراعي ووضع مراقبة صارمة على كافة العمليات المصرفية والاستثمارات..... [3].

ولقد كان الكساد في دركه الأسفل عندما تولى روزفلت الحكم في 04 مارس 1933، وكان النظام الاقتصادي للبلاد على شفا الانهيار التام، لقد تصدى روزفلت للأزمة بجرأة وحمية، فقد دفع إلى حيز الوجود، بمجموعة من التشريعات أكثر تنوعا وأهمية مما صدر عن أي واحد من سابقيه مند جورج واشنطن[4] .

لقد وضع روزفلت لمواجهة الأزمة منهاج عمل والذي سماه الأمريكيون " البرنامج الجديد"New Deal والذي كان يرتكز على الأسس التالية:

---

[1] – إيمان متعب محي التميمي:المرجع السابق،ص 147.

[2] *-henry steel komage r: document of America history,roosfelt first in augural adress,1933,p 420.*

[3] – منير إبراهيم هندي:الأوراق المالية وأوراق رأس المال ، منشاة المعارف ،الإسكندرية،2002،ص 174.

[4] *–harold,cole elee : new deal policies and the prsistance of the great depression , department of economics ,university of California ,los angles ,2003,p 02.*

1- إعادة النشاط إلى المصارف والمؤسسات المالية

2- إعادة الإنتاج إلى بعض ومستويات الكفيلة يشتغل عدد من العمال المتعطلين

3- تنفيذ مشروعات صناعية وزراعية تستوعب المزيد من المتعطلين وإذا فحصنا تطبيق النظام الجديد وجدنا أن روزفلت اتخذ تدبيرين عظيمين الأول لإصلاح حال الزراعة والثاني :لتحسين حال الصناعة وبالنسبة لمشكلة العمال والعاطلين عن العمل والإنتاج عمل روزفلت وحكومته على تنفيذ عدة مشروعات لإقامة السدود لخدمة الري وإنتاج الكهرباء ومد الطرق البرية والحديدية وبناء الضواحي والمساكن [1] .

ولقد أرسى دعائم برنامج واسع للإنفاق على الإنشاءات العامة والجسور ولكي تنشط الصناعة والتجارة وتوفر العمالة، ولقد أنشأ نظاما فضفاضا لإغاثة المتعطلين فلم تحن سنة 1940 حتى كان الإنفاق حوالي 16 بليونا من الدولارات للإغاثة المباشرة و7 بلايين أخرى على مشاريع عامة متباينة [2].

وقال الرئيس روزفلت في خطاب وجهه إلى الشعب الأمريكي :" أن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخافه هو الخوف نفسه"وعندما قال ذلك كانت الأزمة تطبق على كل البلاد، أعلن عطلة للمصاريف وعمل على دراسة المؤسسات من حيث سلامة مركزها المالي فأعطيت المصاريف التي كانت من الممكن إنقاذها قروضا عند الحاجة، سمح لها بان تعود إلى العمل [3].

وفي هذا السياق قامت الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع ضخم في واد نهر تسني وهي منطقة تشتمل على النهر 640 ألف ميل مربع في قلب الجنوب الذي سبق وأن بينت فيه أثناء الحرب العالمية الأولى سدود ومصانع للذخيرة في ماسكل شولز ولم

[1]- عبد العزيز سلمان نوار، عيد المجيد نعنعي: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، المرجع السابق، ص ص208-209.

[2]- صلاح أحمد الهريدي: دراسات في التاريخ الأمريكي، المرجع السابق، ص264.

[3]- عوني عبد الرحمن السبعاوي: المرجع السابق، ص241.

تنجح في بيعها عندما عاد الأمن والسلام، وفي عام 1933 أوجدت الحكومة سلطة وتسني من خلال بناء العديد من السدود الإضافية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية لتحسين أوضاعهم وفي غضون بضع أعوام أصبحت هذه المنطقة التي كانت متخلفة فيما مضى أرضا تعج بالصناعات والمزارع المزدهرة[1].

اما في الصناعة وضع روزفلت في 16 جوان 1933 قانون الانتعاش الصناعي الوطني NATIONAL INDUSTRIAL RECOVERY الذي يختزل بالأحرف الثلاثة الأولى R-A-N وبحسب هذا القانون يجب على الصناعات أن تضع قواعد المنافسة الشريفة ويجب على هذه القواعد أن تحتوي عددا من البنود تتعلق باليد العالمة [2].

1-تتبين حد أعلى لساعات العمل، للحد من البطالة، يجعل الأسبوع مما ساعة على الأكثر وتخفيضه إلى 30 ساعة.

2-تعيين حد أدنى للأجرة .

وضع هذه القواعد يقتضي بالضرورة مراقبة الحكومة لجميع فروع الصناعة وهذا التدخل كان حدثا جديدا في السياسة الأمريكية[3] .

وفي جوان 1934 صرح الرئيس روزفلت بوجوب تضمين خطة النهج الجديد ببرامج إصلاحية اجتماعية تتضمن وضع نظام التأمين على البطالة وتامين على الشيخوخة وتم التحول إلى قانون الضمان الاجتماعي في 14 جويلية 1935 [4].

---

[1]- أحمد شعبان ،محمد علي:الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي،دار الوفاء للطباعة والنشر ،الإسكندرية،2010،ص .230

[2]- عبد الله رزق: اقتصاديات ناشئة في العالم نماذج تنموية لافتة، ط1ن دار الفارابي، 2009، ص ص 287-288.

[3]- عماد صالح سلام: إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، أبو ظبي ،2002، ص312.

[4]- فرنسوا شارل هوجل: تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون ، تر، شفيق محسن،دار مكتبة الهلال، بيروت، 2010، ص100.

ولقد اصطدمت سياسة روزفلت بمقومات عديدة وكان أولهما هو مقاومة المزارعين اللذين قللوا المساحات المزروعة ولكنهم استعملوا الطرق الحديثة في زراعة حتى أن مردود الهكتار وازداد بدلا من أن ينقص ولذا فإن الحكومة لم تحصل على النتيجة التي أملتها أي التقليل من الإنتاج بصورة محسوسة واضطرت في 1934 أن تحدد سقف الإنتاج، ولكن هذا التدبير أثار احتياجات المزارعين ولا سيما مزارعي الجنوب [1].

هكذا نرى أن سياسة البرنامج الجديد قد حكمت المحكمة العليا نوعا ما يبطلانها لأن روزفلت اصدم بالدستور لكن هذا الإخفاق لم يمنعه من المحافظة على بعض صفات سياسته، فقد استمر بصورة خاصة في سياسة الأشغال العامة الكبرى التي تكن مخالفة للدستور ومع هذا فقد مر روزفلت بظروف حرجة في إثر الأحكام التي لفظتها المحكمة العليا، غير انه توصل إلى تقديم الوضع فجعل الكونغرس يصوت على قوانين جديدة تأخذ الدستور بعين الاعتبار ولكنها من جهة أخرى تضعف كثيرا السياسة التي امتدحتها في السابق[2] .

المطلب الثاني :الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوربية للخروج من الأزمة:

في ألمانيا اضطرت الحكومة إلى إنشاء مراقبة النقد، مراقبة العمليات المصرفية، فأصاب الشلل كل الأعمال، وواجهت المؤسسات الصناعية، الضخمة صعوبات كثيرة، وفي أواسط شهر أغسطس سنة 1932 أوّت المعونة التي أعطاها رجال المال الإنجليز والأمريكان إلى تحسن نسبي [3]، لقد حاولت حكومة براوننغ أن تنهي الأزمة الاقتصادية من خلال خفض الإنفاق مما أدى إلى تأثر الخدمات الاجتماعية وهي المعرفة في في ألمانيا كما خفضت قيمة التعويضات والمساعدات للعاطلين، ثم توقفت ألمانيا عن دفع

[1]– فرانسوا، شارل هوجل: المرجع نفسه، ص102.

[2]– بيير رونفن: المرجع السابق، ص ص 321–322.

[3]– جلال يحي : التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى ، ج3،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، ص195.

التعويضات وذلك بعد أن صرح براوننغ رئيس الحكومة الألمانية، أن ألمانيا ستضطر إلى الامتناع عن دفع التعويضات، كما صرح هوفر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بان الأزمة تجعل دفع الديون أمرا مستحيلا واقترح دفعها لمدة عام [1].

كما قامت حكومة براوننغ بشراء أسهم المصانع وفرضت ضرائب على المنتجات الغذائية المستوردة لدعم الفلاح الألماني وإنتاجه، غير أن تلك الإجراءات لم تحقق نتائج سريعة حيث فصل عدد العاطلين عن العمل أكثر من 6 ملايين عاطل[2].

في أواخر عام 1932 تشكلت حكومة جديدة وسط مشاكل سياسية واقتصادية عارمة، وعقد اتفاق مع هتلر أوائل عام 1933 للوقوف ضد آخر حكومة في عهد جمهورية فيمار[3] ،وقرر هندربرنغ منح هتلر منصب المستشار صبح يوم 1933/01/30 وهو تاريخ لن تنساه أوربا مطلقا لأنه وضع ألمانيا والعالم بعدها على عتبة مرحلة جديدة [4].

لقد تمكن هتلر مؤسس الحزب القومي الاشتراكي من الفوز في انتخابات عام 1932 وإسقاط حكومة فيمار مستفيدا من مضاعفات الأزمة الاقتصادية، خاصة و أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 6ملايين عام 193، وما غن تولى هتلر هذا المنصب حتى أصبح على قناعة تامة في أن الأزمة الاقتصادية وما خلفته من بطالة واسعة في

---

[1]– عبد التواب أحمد سعيد: تاريخ أوربا المعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص ص 108، 109.

[2]– أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص205.

[3]– جمهورية فيمار: هي الحكومة التي انشات في ألمانيا في الفترة من 1919إلى 1939 كنتيجة للحرب العالمية سميت باسم مدينة فيمار الواقعة بوسط ألمانيا والتي اجتمع بها ممثلو الشعب الألماني في عام 1919 لصياغة دستور جديد للجمهورية ولما تمكن هتلر من الوصول إلى الحكم اعتبر المؤرخون هذا الحدث نهاية جمهورية فيمار، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص239.

[4]– عبد الوهاب التواب أحمد سعيد : المرجع السابق، ص109.

ألمانيا قد ساعدت كثيرا غي انتقال السلطة إلى النازيين وبوصوله إلى الكم والمحافظة على منصبه لا بد على هتلر أن يفي بالوعود التي قطعها على الشعب الألماني منها إزالة البطالة بواسطة تنشيط القطاعات الاقتصادية، وقد اعتمد كذلك على زيادة عدد أفراد القوات المسلحة، كما اعتمد هتلر على عاملين لتخفيض من معدل البطالة وهما إنتاج الأسلحة، وعودة النساء للمكوث بالبيت حتى تتسنى الفرصة للرجال للحصول على الوظائف التي كان يشغلنها، كما حصل هتلر أيضا على معظم التمويل الذي استخدمه في إعادة بناء البلاد وإعادة التسليح وذلك من خلال سياسة التلاعب بالعملة للتأثر على الأسعار في الأسواق التجارية [1].

كما عمل هتلر أيضا على تطير البنية التحتية في التاريخ الألماني واشتمل على إنشاء العديد من السدود والطرق السريعة والسكك الحديدية، ولقد جاء هذا الانتعاش في مجالي الصناعة والبنية التحتية [2]، على حساب المستوى العام للمعيشة وذلك لأن الأجور قد تم تخفيضها قليلا في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية على الرغم من ارتفاع نفقات المعيشة بنسبة25%وبالرغم من ذلك فقد شعر العمال والفلاحون بطفرة في مستوى المعيشة الخاص بهم، كما أعطى هتلر برنامج إعادة التسليح أولية أولى مما تطلب تقوية بعض العلاقات الاقتصادية مع بعض الدول الغنية بالمواد الخام التي تحتاجها الصناعات العسكرية كالصين [3]، **أما بريطانيا** سعت الحكومة العمالية بقيادة رمزي ماكدونالد للحفاظ على سعر الجنيه وأعلنت سياسة الاقتصاد في الإنفاق إلا أن تلك السياسة اصطدمت بمقاومة من أطراف عديدة، اضطر على أثرها الرئيس في 24

[1]– علي صبح ، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914–1939، دار المنهل البناني، لبنان، 2003، ص34.

[2]– فرانسوا جورج دريفوس، (لان ماركس، ريمون بواد وفان– ،موسوعة تاريخ أوربا العام من عام 1789 إلى أيامنا ،عويدات للنشر والطباعة،لبنان،2012، ص458.

[3]– فرنسوا جورج دريفوس: المرجع السابق ، ص ص 458،459.

أوت إلى تقديم استقالة وزارته ليعيد تشكيل وزارة جديدة ساهمت في تطبيق الاقتصاد والتخلي عن معيار الذهب لدعم قيمة الجنيه الإسترليني [1].

اضطرت الحكومة البريطانية إلى بيع الذهب والسندات لتسديد قيمة استزادها وتدهورت التجارة الخارجية أثناء سنوات الأزمة، إذ انخفضت حصتها في التصدير العالمي سنة 1929 حين بلغت حوالي 11% بعد أن كانت حصتها قبل الأزمة 14% لذلك سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا طيلة سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية، كما انتشر الذعر في المصارف البريطانية الأمر الذي أدى إلى هجرة الأموال البريطانية منها الذهب، وحين رأت المصارف البريطانية خروج الذهب حاولت أن تقاومه برفع الخصم ولكن بالرغم من ذلاك ظل سعر الجنيه مستمرا في الضعف والتراجع [2].

لقد شكل ماكدونالد وزارة انقلابية وطنية من حزبي العمال والمحافظين في الخامس والعشرين من أوت 1931 فسارعت الحكومة الجديدة إلى انتهاج سياسة اقتصادية لمواجهة الوضع في بريطانيا فأصدر البرلمان البريطاني في 20من جويلية 1931 قانونا بالتخلي عن قاعدة الذهب كغطاء للجنيه الإسترليني كان ذلك بعد خروج كميات ضخمة من الذهب خارج بريطانيا جعل من الصعب المحافظة على قاعدة الذهب في العملة البريطانية مون ثم أصبحت الأزمة النقدية أزمة عالمية[3]، ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في أثناء تلك المرحلة عقد مؤتمر أوتاوا OTTAUA[4] في 22 جويلية

---

[1]– إياد ناظم جاسم العلواني ،المرجع السابق، ص50.

[2]– علي البديري، على هامش الأزمة الاقتصادية المعاصرة 1929، 1933 وانعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، مركز المستنصرة للدراسات العربية و الدولية، ص238.

[3]– بيير رونفن، المرجع السابق، ص ص 324– 325.

[4]– مؤتمر أوتاوا: هو مؤتمر عقد في مدينة أوتاوا عاصمة كندا، نجمت عنه مجموعة من المعاهدات التجارية بين الممكلة المتحدة والهند وتتدرج هذه المعاهدات عموما في إطار سياسة رد الفعل على أزمة 1929، وقد وضعت هذه المعاهدات نظاما جمركيا يأخذ بمبدأ الأفضلية، وتحولت الإمبراطورية البريطانية بموجب هذه الاتفاقيات إلى منطقة تجارية، أنظر عبد الوهاب الكيالي و آخرون، المرجع السابق، ص282.

1932 إلى غاية 20 أوت في نفس السنة والذي تضمن فرض الحكومة البريطانية رسوما جمركية عالية على البضائع الأجنبية الواردة إليها في كل أنحاء العالم باستثناء الدول التابعة لها ذات الاستقلال الذاتي والتي تضمنها منظمة الكومنولث وإعفائها من كافة الرسوم والضرائب وبذلك تخلت بريطانيا عن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها منذ عام 1846 القائمة على نظام التجارة الحرة والتي كانت بالنسبة إلى بريطانيا مصر الرفاه الاقتصادي الكامل [1].

أما فرنسا فلقد تسلم بلوم ليون بلوم [2] السلطة في ظروف اضطرابات عمالية هائلة ولهذا سارعت حكومته بإدخال إصلاحات اقتصادية في اتجاهات تدعيم دور الدولة ومن ذلك زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتأميم الصناعات الحربية، مع تعويض للمساهمين، ورغم أن هذه الإصلاحات لم تغير جوهر النظام الرأسمالي الفرنسي إلا أنها مثلت نقلة نوعية في زيادة دور الدولة في فرنسا كأداة لتوجيه الاقتصادي، قرر بلوم أن يوسع من نطاق إصلاحاته، فطلب من الجمعية الوطنية أن تخوله حق التشريع ليتمكن من اتخاذ إجراءات التي تكفل مواجهة القوى الرأسمالية [3] .

لجأت الحكومة الفرنسية إلى استخدام نظام الحصص من خلال تحديد كميات السلع التي يمكن استيرادها وبموجب هذا النظام تم تحديد الكميات المستوردة من الخشب والنبيذ ووسعت هذا النظام، وطبق على أكثر من 1100 سلعة [4].

وفي السياق نفسه اتخذت الحكومة الفرنسية سياسة مراقبة الصرف من أجل تقييد الاستيراد من جهة والمحافظة على الذهب والعملات الأجنبية من جهة أخرى ولتطبيق

---

[1]– إياد ناظم العلواني، المرجع السابق، ص55.

[2]– ليون بلوم : سياسي فرنسي، عضو في الحزب الاشتراكي ورئيس حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، 1937–1936، اشتهر بإصلاحاته التي حملت شعار الخير، الأمن الحرية، محمد سعيد أحمد، ليون بلوم، متوفر على الرابط WWW.DOSTOR.OGE تمت الزيارة يوم 17/أفريل/2016 على الساعة 10.37.

[3]– إيمان متعب محي الدين التميمي، المرجع السابق، ص113.

[4]– ابتسام كاظم وادي الخفاجي، المرجع السابق، ص44.

هذه السياسة عمدت الحكومة الفرنسية لتشكيل لجنة خاصة لشراء العملات الأجنبية من المصدرين بسعر معين، وبذلك أسهمت الحكومة الفرنسية في تذليل الجانب الأكبر من المعوقات الاقتصادية[1].

كما أن وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا تميز بحركة إنعاش في أجور العمال غير أن وصول الأزمة النقدية إلى فرنسا أفسدت عليهم الفوائد التي تم تسجيلها لهم الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد العمال العاطلين عن العمل من 10.000 عاطل عام 1929 إلى 30.800عاطل عام 1932و أن عددا كبيرا من العمال الأجانب اضطروا إلى العودة إلى بلدانهم بعد أن تضاءلت فرص العمل في فرنسا كما كثفت الحكومة جهودها لتنظيم النشاط الاقتصادي بعد أن أدخلت عليه تشويش وهو إباحية الاستثمار الحر فكانت تجر إلى الفوضى التامة [2] ، فقد حاولت جاهدة تحقيق تنظيم الأسعار والتحكم بها ومواجهة المصاعب التي يواجهها الإنتاج، وذلك بإثارة الطلب وتشجيع الإقدام عليه، لقد أخذت سياسة الحماية الجمركية من 17.8% سنة1932 إلى إلى 29.4% سنة 1935 فعمدت فرنسا إلى فرض الحضر على الاستيراد التي نشأتها لتحديد كمية المستورد من البضائع و وسارت عليها الحكومة الفرنسية عام 1931[3].

لقد اضطرت الحكومة الفرنسية من جهتها إلى تعويض بعض المؤسسات المالية التي قد عانت بصعوبات كبيرة بضمانها سلامة المبالغ المودعة فيها ولقد كانت الحكومة الفرنسية المنقذ الأول للشركات العاملة عبر الأطلسي ولشركة النقل الجوي وذلك للسياسة التي قامت على تامين الخسائر [4]، كذلك اشترت الحكومة الفرنسية كل التحول الفائض

---

[1] – إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص113.

[2]– سويزي بول، ماجدوف هاري، الأزمة الاقتصادية من المنظور التاريخي،أزمة الرأسمالية العالمية المعاصرة، تر:سعيد محيوا، دار ابن خلدون، بيروت، 1981، ص ص 187–190.

[3]– إياد ناظم جاسم العلواني، المرجع السابق، ص53.

[4]– سويزي بول، ماجد وفهاري، المرجع السابق، ص190.

على الاستهلاك الحلي وخصصت علاوات صيانة للمزارعين الذين يخزنون محاصيلهم من القمح، لقد حاولت الحكومة الفرنسية عن طريق الاتفاقيات بعث النشاط في الحركة الاقتصادية لتقويم القدرة الشرائية ويحرصها على أن لا يفسد ارتفاع الأسعار الغالية من رفع الأجور والمرتبات [1].

ويتضح من خلال كل ما سبق أن الحكومة الفرنسية ملأت الفراغ والعجز الذي وقعت فيه برؤوس الأموال وذلك بالاشتراك مع رجال المال وأصحاب الثروات الخاصة لإنشاء شركات اقتصادية مشتركة ونستنتج في الأخير أن تأثير الأزمة على فرنسا كان قليلا مقارنة بالدول الأوربية الأخرى وذلك بفضل مستعمراتها التي ساعدتها في الخروج من أزمتها، فضلا عن السياسات التي انتهجتها والتي كانت لها الدور البارز والمؤثر في خروج اقتصادها من الأزمة .

[1]– أياد ناظم جاسم العلواني، المرجع السابق، ص53.

خاتمة الفصل:

لقد كانت لهذه الأزمة آثار عديدة أهمها:تراجع الإنتاج الصناعي انخفاض عام في الأسعار، وركود التجارة العالمية بالإضافة إلى ارتفاع الكبير في معدلات البطالة كما أوردت هذه الأزمة نهاية قاعدة الذهب، ظهور الاتفاقات والتكتلات الإقليمية إعادة النظر في النظام الكلاسيكي والدخول في حرب عالمية ثانية.

سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التي مستها الأزمة الاقتصادية العالمية إلى اتخاذ إجراءات صارمة منها العامة وهي:

أ- تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي من خلال مجموعة من التدابير وتتمثل في

-فرض الضرائب والرسوم الجمركية بهدف حماية السوق الداخلية

- تأميم عدة ميادين اقتصادية

ب- تطور القطاع العام من خلال توفير المتطلبات الضرورية للمواطنين

ج-معالجة البطالة

أما الإجراءات الخاصة فتمثلت في:

- مراقبة الأسعار والإنتاج وإعادة تقييم الأجور والطاقة الشرائية
- مراقبة المصارف وتنظيمها
- مراقبة نشاط البورصة وعمليات تخفيض الدولار
- فرض التامين والضمان من البطالة
- تنشيط استهلاك المواد الاستهلاكية
- كل هذه الإجراءات تطرقنا لها في الفصل لتبيين طرق وسبل علاج هذه الأزمة وما خلفته الأزمة الاقتصادية من آثار على الدول الكبرى .

خاتمة

خاتمة:

كانـت الأوضـاع الاقتصـادية فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة قبـل الأزمـة الاقتصـادية 1929 توحي بأن سياسة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي هي السائدة في البلاد وذلك نتيجة للتطور الاقتصادي الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في كل من القطاعات (التجاري، الزراعي، الصناعي)مستفيدة من ذلك من تبعات الحرب العالمية الأولى فقد خرجت الرابح الأكبر منها من خلال زيادة نسبة صادراتها واستثماراتها الخارجية وارتفاع نسبة قروضها.

– وقد خرجنا بعديد الاستقراءات والاستنتاجات العامة حول موضوع الأزمة الاقتصادية العالمية1929 أهمها:

– بداية الأزمة الاقتصادية كانت من مركز العالم الرأسمالي أي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انهيار قيمة الأسهم في بورصة وول ستريت الأمريكية بولاية نيويورك وبعد تواصل الانهيار أدى إلى تدهور الاقتصاد الأمريكي لتدخل في مرحلة كساد عميقة، لم يشهد لها الاقتصاد مثيلا في الأزمنة الحديثة.

– تعد أزمة 1929 من أخطر وأقسى الأزمات التي مر بها العالم بأسره وذلك من حيث المخلفات والآثار العميقة التي ألحقتها بالولايات المتحدة والدول الأوروبية وأثرت على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية، وانتقلت بدورها لتشمل بقية دول العالم ما خلق تكدس اقتصادي باهر وذلك من خلال شدتها وطول أمدها، كما نجد أن عظم الأزمات الاقتصادية كان مركز انطلاقها هو أوربا غير أن أزمة 1929 كانت انطلاقتها من الو. م. أ وهي التي تعتبر أكبر قوة اقتصادية عالمية.

– تباين في وجهات النظر حول إشكالية تكوّن الأزمات حتى أن البعض يعتبر الأزمة شرّا لا بدّ منه لأجل إعادة هيكلة النظم الاقتصادية وفق آليات أكثر نجاعة وهو ما لاحظناه من خلال مجموع الإجراءات الاستعجالية المتخذة من الدول التي مستها الأزمة

– المضـاربة المتوحشـة كانـت سببا رئيسـا فـي اشتعال فتيل اكبر دراسـة اقتصـادية فـي ق20م التـي أثرت علـى جميـع منـاحي الحيـاة الاقتصـادية والسياسـية فـي كثيـر مـن الـدول وبخاصـة الأوربية منها .

– أثـرت الأزمـة الاقتصـادية 1929 علـى كـل دول العـالم وأثـر ذلـك علـى اقتصـادياتها تـأثيرا بليغـا، وتعتبـر الأزمـة أشـهر الأزمـات حيـث امتـدت آثارهـا إلـى خـارج الولايـات المتحـدة الأمريكية وهذا ما هدد النظام الرأسمالي واستمرت إلى 1933، بحيث أن هذه الأزمة خلفت عجـز فـي النشـاط الاقتصـادي وسـاهمت فـي تـوتر العلاقـات الدوليـة، وتسـببت الأزمـة فـي اضطرابات سياسية وكانت هذه من أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

– أسـهمت الأزمـة فـي وصـول الأنظمـة الدكتاتوريـة إلـى السـلطة فـي بعض البلـدان الأوربيـة كالنازيـة فـي ألمانيـا.....، وأغلقـت أسـواق كثيـرة فـي وجـه التجـارة العالميـة وتوقـف التبـادل التجاري واتبعت دول كثيرة سياسية الاكتفاء الذاتي مثل النظام الفاشي في ايطاليا.

– انهماك الكثير من الدول في معالجة أزماتها الاقتصادية جعلها تغفل عن خطورة ما يجري علـى الصـعيد العـالمي مـن انتهـاك لقـرارات عصـبة الأمـم وعـودة إلـى مبـدأ التسـلح وخـرق المعاهدات الدولية التي اقرها مؤتمر الصلح 1919.

– الـدول الاشـتراكية التـي تزعمهـا إ .س لـم تمسـها تـأثيرات الأزمـة بحكـم طبيعـة النظـام الاقتصادي المتبع وهو النظام الاشتراكي القائم على أساس التخطيط وتدخل الدولة في تسيير الشأن الاقتصـادي وهـي بذلك قوت بطريقة غير مباشرة النظام الشيوعي الذي لم يتأثر بها بغض النظر عن أزماته الداخلية.

– وهكذا كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وسببا من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية.

– تعـافي الـدول الأوربيـة مـن تـأثيرات الحـرب العالميـة بـدا بشـكل تـدريجي مـن دولـة لأخـرى وبدرجات متفاوتة منذ عام 1933 وعلى حسب الإجراءات المتخذة من كل دولة.

– يمكن اعتبار في بعض الأحيان الأزمة شر لابد منه فهي حل لمشكل اقتصادي متأزم وآلية لإعادة هيكلة السوق وفق اطر أكثر نجاعة .

الملاحق

الملحق رقم :01 انهيار مؤشر داوجونز الصناعي سنة 1929 [1]

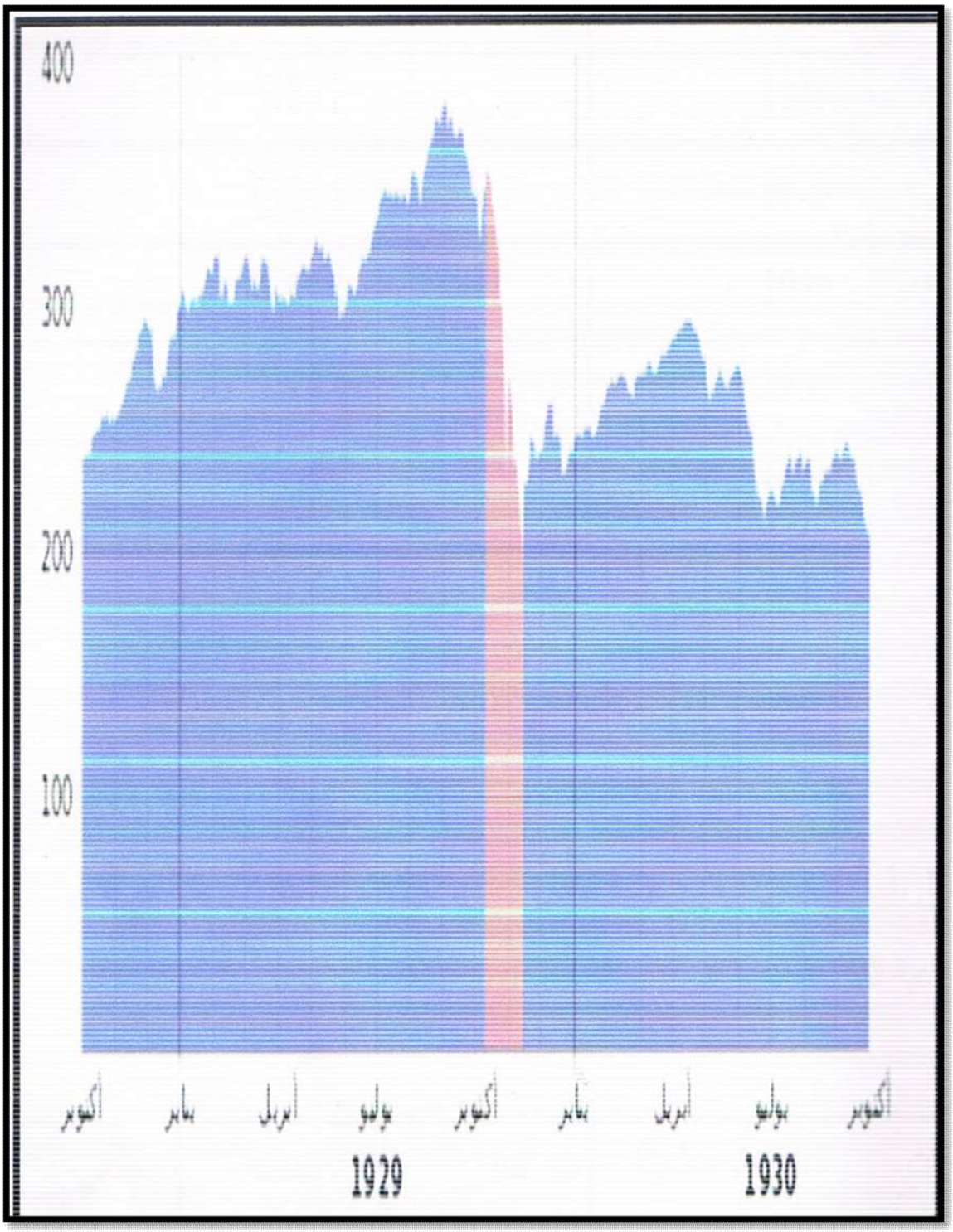

[1] – إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص41.

الملحق رقم: 02 خريطة تمثل تطور الأزمة بين 1929-1931 [1]

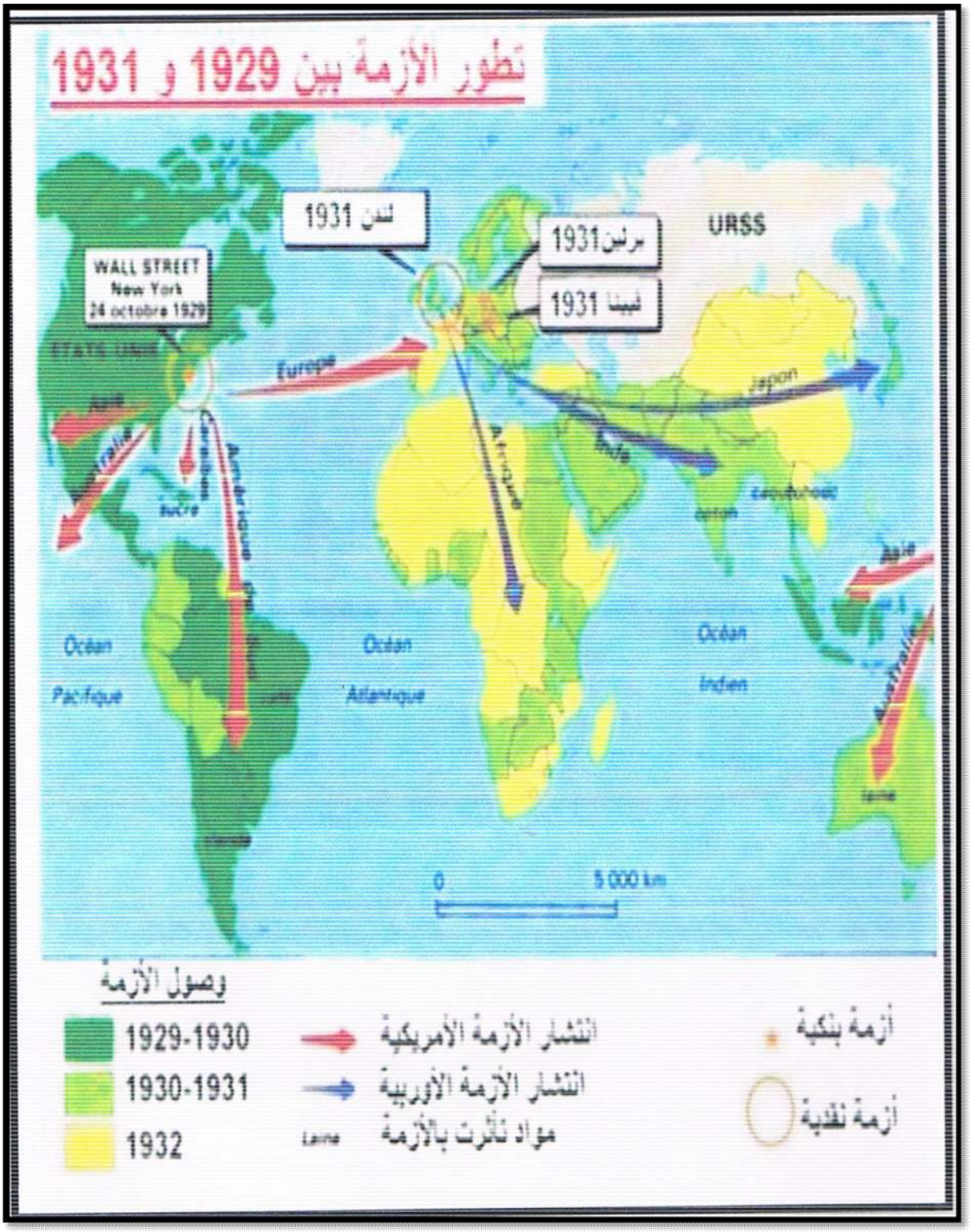

[1] – متوفر على الرابط www.bacdoc.ma تمت الزيارة يوم 2017/04/27، على الساعة 14.30.

الملحق رقم: 03 انتشار الأزمة الاقتصادية في بقية دول العالم [1]

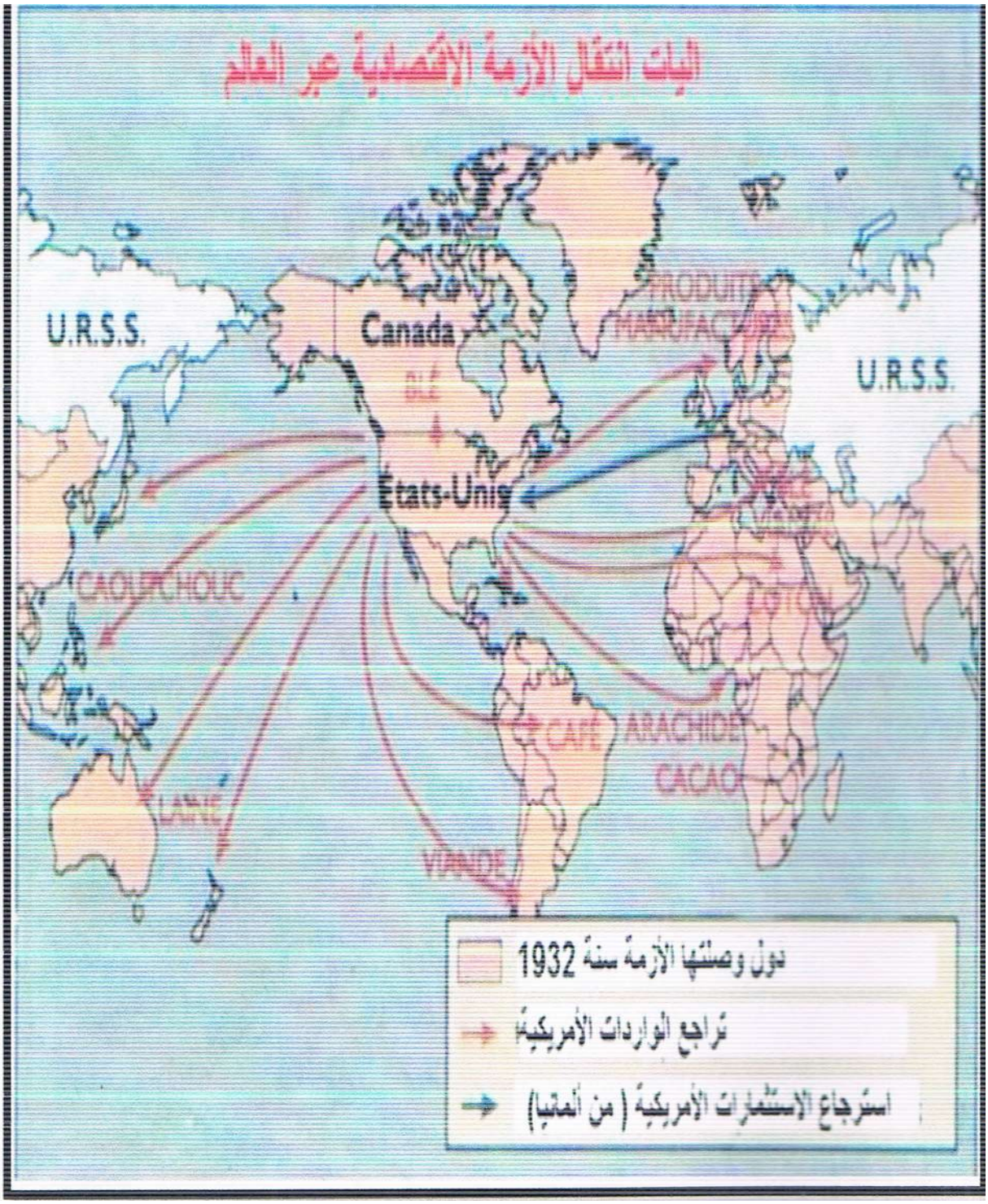

[1] – متوفر على الرابط www.bacdoc.ma تمت الزيارة يوم 2017/04/27، على الساعة 15.00

الملحق رقم 04:التطورات المالية في بورصة وول ستريت بنيويورك .[1]

اليوم	واقع البورصة
السبت 19 أكتوبر 1929	انخفاض
الاثنين 21 أكتوبر 1929	انخفاض أقل حدة
الثلاثاء 22أكتوبر 1929	ربح ضئيل
الأربعاء 23 أكتوبر 1929	انخفاض كبير
الخميس 24أكتوبر 1929	انخفاض معتبر
الجمعة 25أكتوبر 1929	ربح ضئيل
السبت 26أكتبور 1929	انخفاض كبير
الاثنين 28أكتوبر 1929	انخفاض كبير
الثلاثاء 29أكتوبر 1929	انخفاض كبير
الاربعاء30أكتوبر 1929	ربح
الخميس 31أكتوبر 1929	ربح
الاثنين 04 نوفمبر 1929	انخفاض معتبر

Source :diascorm Y ves et didier op.cite.p77.

[1]–Source :diascorm Y ves et didier op.cite.p77

الملحق رقم 05: جدول يمثل نسب البطالة في بعض الدول الصناعية الكبرى عام 1933.[1]

البلد	نسبة البطالة 1933
الولايات المتحدة الامريكية	%24.7
المانيا	%17.2
فرنسا	%4.2
بريطانيا	%13.1

[1]_ Source : buridant jérhom :op cite.p128.

الملحق رقم06 : جدول يمثل انكماش التجارة الدولية بين 1929.1933[1]

مليار دولار ذهب

1933	1932	1931	1930	1929	
0.9924	1.2060	1.8389	2.7389	2.9977	جانفي
0.9440	1.1867	1.7005	2.4546	2.6303	فيفري
1.0569	1.2304	1.8891	2.5639	2.8148	مارس
	1.2128	1.7964	2.4499	3.0391	أفريل
	1.1505	1.7643	2.4470	2.9676	ماي
	1.1447	1.7323	2.3257	2.7910	جوان
	0.9937	1.6796	2.1895	2.8139	جويلية
	1.0046	1.5859	2.1377	2.8185	أوت
	1.0296	1.5721	2.1648	2.7739	سبتمبر
	1.0904	1.5563	2.3008	2.9668	أكتوبر
	1.0933	1.4700	2.0513	2.8888	نوفمبر
	1.1212	1.4269	2.0959	2.7939	ديسمبر

[1] –source: buridant jérhom :op cite .p 228.

قائمة المصادر والمراجع

قائمـة المصـادر والمراجـع:

أ- المصادر :

1.ألان نيفنز :هنري ستيل كوماجر ،موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ،تر: محمد بدر الدين ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ،القاهرة 1990.

2.جواهر لآل نهرو: لمحات من تاريخ العالم، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979

3.فلاديمير لينين: الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، بتروغراد، 1948

ب - المراجــع باللغة العربيــة:

1.إبراهيم أبو العلا وآخرون: الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1 ،السعودية ،2009.

2.إبراهيم عبد العزيز النجار: " الأزمة المالية وإصلاح النظر المالي العالمي، الدار الجامعية ،الإسكندرية 2009.

3.أحمد شعبان ،محمد علي:الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي،دار الوفاء للطباعة والنشر،الإسكندرية،2010.

4.أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000.

5.ادوارد هريت كارل: العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح 1919، تر: سمير شيحاني، دار الجيل بيروت، 1992.

6.إسماعيل، نوري الربيعي: تاريخ أوربا السياسي المعاصر، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2002.

7.بول كروغمان، ترجمة هاني تابري: العودة الى ازمة الكساد ازمة الاقتصاد العالمي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، 2010

8.جلال يحي: التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر مند الحرب العالمية الأولى، ج3،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية.

9.جلال يحي: التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى، ج2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

10. جون مينارد كينز: ترجمة نهاد رضا، النظرية العامة في الاقتصاد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية دار مرفم وحدة الرغاية، الجزائر، 1991.

11. حسن علي السبتي الفتلاوي: موقف الو.م. أ المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى ونتائجها 1914-1921.

12. دانييل ارلوند: ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان.

13. رأفت غنيمي الشيخ: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.

14. زكي رمزي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت.

15. سميح مسعود: الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية الموحشة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16. سويزي بول، ماجدوف هاري، الأزمة الاقتصادية من المنظور التاريخي،أزمة الرأسمالية العالمية المعاصرة، تر:سعيد محيوا، دار ابن خلدون، بيروت، 1981.

17. السيد عليوة: إدارة الأزمات والكوارث، ط2، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2002.

18. صلاح أحمد الهريدي : تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1789 . 1914)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

19. صلاح أحمد الهريدي: دراسات في التاريخ الأمريكي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000

20. صلاح عباس : " إدارة الأزمات في المنشأة التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.

21. عبد التواب أحمد سعيد: تاريخ أوربا المعاصر، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.

22. عبد الحميد زوزوا : تاريخ أوربا و.و م.أ. 1914 ـ 1945، محاضرات ونصوص ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996 ص285.

23. عبد العزيز سليمان نوار: محمود محمد جمال، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن 16حتى القرن20.

24. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: تاريخ الولايات المتحدة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ،1973.

25. عبد الكريم شنجار العيساوي ،ع المهدي رحيم العودي :السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2014.

26. عبد الله رزق: اقتصاديات ناشئة في العالم نماذج تنموية لافتة، ط1 .دار الفارابي، 2009..

27. عرفات تقى الحسيني " التموين الدولي" دار مجد لاوي للنشر، ط1، عمان الأردن ،1999.

28. عطوان مروان: "الأسواق النقدية والمالية "ج2 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.

29. علي البديري، على هامش الأزمة الاقتصادية المعاصرة 1929، 1933 وانعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، مركز المستنصرة للدراسات العربية و الدولية.

30. علي صبح ، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914-1939، دار المنهل البناني، لبنان، 2003.

31. عماد صالح سلام: إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، أبو ظبي ،2002.

32. عوني عبد الرحمان السبعاوي: التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

33. فائق طهبوب، محمد السعيد حمدان: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات جامعة القدس، فلسطين، 2008.

34. فرغلي على تسن: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار الوفاء، لدنيا الطباعة الإسكندرية، 2001.

35. فرنسوا شارل هوجل: تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون ، تر، شفيق محسن،دار مكتبة الهلال، بيروت، 2010،

36. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات المكتبة البادسية، بغداد، 1987.

37. كوزيه موريس، تاريخ الحضارات العام . المعهد المعاصر، ج7، تر: يوسف أسعد داعز فريدم، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 2006.

38. مجهول: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي اتجاهات اقتصادية عالمية ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة، الكويت.

39. محسن احمد الخضيري: إدارة الأزمات، مكتبة مرتولي، الإسكندرية، مصر د.س.

40. محمد الأخضر بن الحسين: الأزمات الاقتصادية فعلها وظائفها في بلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة: أحمد شفير، المعهد الوطني للثقافة وبحوث العمل، الجزائر،1995.

41. محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار الفجر الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

42. محمد سعيد محمد الرملاوي: " الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية ،دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر.

43. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس : الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

44. محمد محمد الصالح: الدول الكبرى بين الحربين العالميتين 1914 .1945، الموصل، 1990.

45. مرسي فؤاد: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

46. منير إبراهيم هندي:الأوراق المالية وأوراق رأس المال ، منشاة المعارف ،الإسكندرية،2002.

47. نلسون بولسبي، أرون ولدافيسكي: انتخابات الرئاسة في أمريكا، ترجمة: أحمد حمودة، مطبعة المعرفة، القاهرة، 1964.

48. هيثم يوسف محمد عويضة: " كينز والكساد الكبير، قراءة في أزمة 1929 والأزمة الحالية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

ب- الرسائــل الجامعيــة:

1. ابتسام كاظم وادي الخفاجي: الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحف العراقية 1929 .1933، رسالة ماجستير، كلية الأدب، جامعة بغداد،2002.

2. أمال شطيبي: الأزمات الدولية دراسة مقارنة بين أزمتي اكتوبر1929 واكتوبر2008 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل واستشراق اقتصادي جامعة عباس لغرور خنشلة 2008.

3. إيمان متعب محي التميمي: الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأسباب والنتائج، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة المستنصرية، العراق2003.

4. دربوشي صبرينة: الأزمة المالية الاقتصادية والعالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، دراسة مقارنة مع أزمة 1929رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010.

5. سوسن عادل ناجي :الأوضاع الدولية بين عامي 1931-1939 ،رسالة دكتوراه ،قسم التاريخ، جامعة بابل،2007-2008.

6. طالبي صالح : تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية الأزمة الحالية وتداعياتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير العلوم التجارية ، 2009، 2010.

7. عاشور شوقي : أثر الأزمات المالية على التكتلات الاقتصادية، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر .دس.د.ط ، بسكرة.

ج-المجـــلات :

1. عبد الحميد قرومي، عبد القادر الشلالي: انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل، موقف التيارات، النيوليبرالية، مجلة حوليات الجزائر، الجزائر.

2. عناد مجذاب بدر:الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة الدراسات الدواية، العدد 13، بغداد ،2001

3. فريد كلوزيل، كمال رزيق: الازمة المالية مفهومها اسبابها وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد20، الجزائر.

4. كمال مظهر احمد :العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية،مجلة الافاق العربية،العدد 07،1983.

5. محمد علي المكي: الاستعمار الجديد أمريكا الأثنية، مجلة السياسة الدولية، العدد6، 1966 .

د- النـــدوات والملتقيـــات:

1. بوعشة مبارك: الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري، قسنطينة يومي 14 ،15 ديسمبر ،2009.

2. الداوي الشيخ: مداخلة تحت عنوان الازمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها في اطارالازمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان طرابلس 13 ،14 مارس

3. مريم الشريف جحنيط: مداخلة تحت عنوان الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف الملتقى الدولي المنعقد أيام 20 -21 أكتوبر، 2009، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار. 2009.

4. وليد الصافي: مداخلة تحت عنوان الأزمة المالية العالمية 2008 طبيعتها أسبابها وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، 5،6 ماي،2009.

هـ :الموسوعـــات :

1. بيير رونفن: الموسوعة التاريخية (تاريخ القرن العشرين،) تر: نور الدين حاطوم، ط2، دار الفكر،1985.

2. عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية ،ج3، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،عمان 2001،

3. موسى مخول: موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت،2009.

و- المراجـع باللغـة الأجنبيـــة:

1. *Buridant Jérôme et al:histoirie des faits économique bréal,paris,2007,.*
2. *Diascorne Yves et didier blondeel,le nouveau desordre economique, le capitalisme ellipses, paris, France, 1995.*
3. *harold,colel : new deal policies and the prsistance of the great depression , department of economics ,university of California ,los angles ,2003,.*
4. *henry steel komage: document of America history,roosfelt first in augural adress,1933.*
5. *john gathréne: la crise economique de 1929, petite bibliotheque,payote,France*
6. *Kendelberger charles: historial econmiqe, university of los angles,1990,.*

ز - المواقـع الالكترونيـة:

1. عبد النبي إسماعيل الطوخي: التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية ، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية على الموقع: http//www.kanatakji.com/fiqu/manage/htn,consulte le تمت الزيارة بتاريخ 24.03.2017
2. محمد سعيد أحمد، ليون بلوم، متوفر على الرابط WWW.DOSTOR.OGE تمت الزيارة يوم 17/أفريل/2016
3. منير البعلبكي :الميزان التجاري ،موسوعة المورد ، متوفر علي الرابط الالكتروني www.neelwalfurat.com.تمت الزيارة يوم 15.02.2017

4. نجيب صالح : الأزمة العالمية ، رؤية اشتراكية متوفر على الموقع:www.albadil-net/page= show detailes=article=496:12. تمت الزيارة بتاريخ..2017.4.14

الفهارس

الاسم	الصفحة
أبراهيم لنكولن	58
ألبرت هوفر	19، 29، 54، 59
ألون ميلر	35
أندريه تريدهوا	54
براونبغ	66
بلوم ليون بلوم	69
توماس جيفرسون	60
ثيدور روزفلت	58
جورج واشنطن	58، 62
دانييل أرلوند	11
رمزي ماكلونالد	68
ريمون بوان كاري	22
ستافيسكي	55، 56
صامويل	33
غاستون دوهبرغ	56
فرانكلين روزفلت	58، 59، 60، 61
فريديرك إنجل	12
كروديت إنشالت	51، 54
كينز جون هانرد	12، 36
ماشكيل شولز	64
محسن أحمد	11

الخضري	
هانريش برونينغ	53
هاولي سميث	18
هتلر	66،67،68
هولر	53
ونسن تشرشل	24
وودرولسون	58، 60

فهرس الأمـاكن

فهرس الأمـاكن:

الاسم	الصفحة
الأرجنتين	50
ألمانيا	19، 20،22،23
أوربا	17،19،21،24،29،32،33،38
إيطاليا	53
باريس	15
البرازيل	50
بريطانيا	19،20،21،23،24
جمهورية فيمار	66،67
جنوب إفريقيا	50
روسيا	24،31،52
شيكاغو	59
الصين	68
فرنسا	9،15،20،21،22
فيينا	15
قصر بوربون	55،56
كندا	50
ليون	15
منطقة الروفر	21
النمسا	32،51،53،54
نيويورك	14،16،17،29،53،58،37،38،39،40،41
الهند	50
مونتانا	46
الولايات المتحدة	18،17،16،14،13،35،33،31،30،29،24،20،19، 37،39،46،47،48،49،50،51،52،
اليابان	24،31،52

شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول: لمحة تاريخية عن الأزمة الاقتصادية	
تمهيد:	**09**
المبحث الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية	**10**
المبحث الثاني: تاريخ أهم الأزمات الاقتصادية قبل أزمة الكساد 1929	**16**
المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية قبل أزمة الكساد	**18**
خاتمة الفصل:	**27**
الفصل الثاني: بدايات ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	
تمهيد:	**29**
المبحث الأول: ظهور الأزمة الاقتصادية 1929	**30**
المبحث الثاني: أسباب أزمة الكساد العالمي 1929	**33**
المبحث الثالث: مراحل انتشار الأزمة الاقتصادية	**38**
المبحث الرابع: خصائص الأزمة الاقتصادية	**41**
خاتمة الفصل:	**44**
الفصل الثالث: انعكاسات الأزمة الاقتصادية وآليات علاجها	
تمهيد	**46**
المبحث الأول: تأثير الأزمة الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية	**47**
المبحث الثاني: تأثير الأزمة على الدول الأوربية	**52**
المبحث الثالث: آليات العلاج المتخذة للخروج من الأزمة	**59**
خاتمة الفصل	**73**
خاتمة	**75**
الملاحق	**79**
قائمة المصادر والمراجع	**86**

فهرس الأعلام والشخصيات	96
فهرس الأماكن	98
فهرس المحتويات	99

تم بحمد الله